الصحيفة
ASSAHIFA.COM

الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمـد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 26 · الثمـن **10 دراهم**
أبريـــل 2025

الحكُومة تستعد لتنزيل إصلاح مقياسي لأنظمة التقاعد والنقابات متوجّسة

رفع السن إلى 65 سنة والزيادة في نسبة الاقتطاعات أهم المستجدات
20

إلى اليوم.. ولاء مسلمي سبتة الديني لـ"أمير المؤمنين" الملك محمد السادس

ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية مازالت تتكلف بتدبير مساجد سبتة وتدفع رواتب أئمتها

سبتـــة.. 445 سنة من الاحتلال الإسباني

<< 4 قرون ونصف من الصراع مع إسبانيا انتقل فيها المغرب من الحصار العسكري إلى «الحرب» الاقتصادية

مَعاركنا الوهمية

من يُلقي نظرة على ما يُنتجه المغاربة من محتوى على مواقع التواصل الاجتماعي، يمكنه أن يخلص إلى قناعة ترتقي إلى مستوى الإيمان، بأن جزءًا كبير من هذا الشعب غارق في صراع «شرس» من أجل الفوز بمعارك وهمية لا نهاية لها.

الكثير من النقاش، إن جاز ورقيناه إلى مستوى «النقاش»، الدائر على مواقع التواصل الاجتماعي بين المغاربة، فيه مستوى مفرط من «اللاّ تواضع». الكل يُغني على ليلاه. الكثير ممّن يَكتبون ويُدونون وينشرون مقاطع مُحتوى يَدّعون امتلاكهم للحقيقة، والباقون على ضلال مُبين. الحقوق والحريات والمصداقية تبدأ معهم، وتنتهي مع الآخرين. هناك تضخم رهيب للأنا، وخلافات دونكيشوتية لا تنتهي، وصراع سرمدي حول من يملك الحقيقة، والحقوق، والبطولة.

بأفكار انفعالية، يصنع الكثيرون معارك تضليل رهيبة على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يضيع كل نقاش جادٍ وجدي حول مستقبل المجتمع والوطن كحاضن لجميع المغاربة، وتطغى كومة من الأفكار الغارقة في المعارك الشخصية البعيدة عن بناء وعي المجتمع، وتقوية دولة المؤسسات، وتخليق الحياة السياسية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، ودعم توسيع هامش الحريات، وتطوير آليات خلق حوار ناضج يُسلط الضوء على مشاكلنا وتحدياتنا كمجتمع، والاستثمار فيما يجمع المغاربة، لا ما يُفرقهم داخل وطن واحد.

ما يطغى على «سوق عكاظ» وسائل التواصل الاجتماعي، هو ذاك النقاش حول الضمير المهني المعذب، حيث الكثير من الضجيج والضوضاء حول حدود المفاهيم و«تعاريف المهن». حول من هو الصحافي، ومن هو المناضل، ومن هو «اليوتيوبرز»، ومن هو «الناشط»، ومن يَحق له الحصول على بطاقة الصحافي ومن لا حق له في ذلك، ومن يتعرض «للقمع» بالقانون ومن يتعرض له خارج القانون، ومن يدافع عن القيم الجامعة، ومن له ثأر شخصي مع أفرادٍ وجماعاتٍ، ومؤسساتٍ ومع «المخزن» ومع الدولة، ومع «النظام»، حيث يُفرَغ النقاش الحقيقي الذي يهمنا كجماعة، ويطغى نقاش الأفراد، الكل «يَرفس رفسًا» على كل ما يجده أمامه من أجل الانتصار لأفكاره وأناه و«عنترياته» الخرافية. في خضم الكثير من هذه البهرجة التي يتلذذ بها البعض، ويجد فيها البعض الآخر ضالته ليصنع شخصيته «الفايسبوكية»، يبدو أنه ليس كل من يتحدث بالصوت والصورة، أو يَكتب أو يُدون أو يُعلق على مواقع التواصل الاجتماعي، ظالمًا، كما ليس بالضرورة أن يكون مظلوما، لكن طبيعة النقاش وآلياته تجعل الحقيقة تضيعُ وسط «بضائع أفكار» أصبحت رائجة للاستهلاك في مواقع التواصل الاجتماعي، دون أن تصنع نقاشًا حقيقيا رزينا، فيه الصحفي والمثقف والمسؤول حول مستقبل الإعلام والحريات في البلاد. فوسائل الإعلام هي مُرشد الرأي العام، وإن كنا نريد مجتمعا واعيا بحقوقه وواجباته، علينا صناعة إعلام حقيقي، جاد، ورزين، ومهني، بضوابط واضحة وحدود مرسومة بعناية غير خاضعة للتأويل أو للمزاج أو لسلطات غير مؤطرة بالقانون.

> **المجتمعات تتطور، وتتحضر، ويزيد وعيها، حينما يفكر الفرد في الجماعة، والفرد المتكرر هو المجتمع، لكن ما نراه اليوم من نقاش على مواقع التواصل الاجتماعي، حول الإعلام والحريات والسياسة... فيه الكثير من الصراخ، والكثير من الرغبة في الثأر الشخصي، وطغيان الأنا، والكثيرون يخوضون «حروبهم» الشخصية، ولا يهتمون بمعارك المجتمع المرهق بهموم الحياة**

ما يقع اليوم من فوضى، هو نِتاج محاصرة الكثير من الأفكار الجادة حول قدرتنا كمجتمع على النقاش الحقيقي حول قضايانا بكل هدوء وعقلانية، وبهوامش كبيرة في تقبل الاختلاف وتحمل بعضنا البعض. لهذا، نجد أن معارك مواقع التواصل الاجتماعي هي تبسيط وتسطيح مبالغ فيه للكثير من قضايانا المعقدة.

كيف يمكن تحليل شخصيات البعض ممن يعتقدون أن وجودهم من يجعل المغرب لا يختفي من الخريطة نهاية الأسبوع؟! كيف يمكن تفسير من يسحقون يوميا الأخلاق ليدافعوا عن الأخلاقيات؟! وكيف يمكننا تقبل من يغتالون يوميا القوانين معتقدين أنهم يدافع القانون، وكأن هذا القانون «حمار» على رأي شكسبير!

المجتمعات تتطور، وتتحضر، ويزيد وعيها، حينما يفكر الفرد في الجماعة، والفرد المتكرر هو المجتمع، لكن ما نراه اليوم من نقاش على مواقع التواصل الاجتماعي، حول الإعلام والحريات والسياسة... فيه الكثير من الصراخ، والكثير من الرغبة في الثأر الشخصي، وطغيان الأنا، والكثيرون يخوضون «حروبهم» الشخصية، ولا يهتمون بمعارك المجتمع المرهق بهموم الحياة، والنكسات السياسية التي تعرّض لها على مدى سنوات من نخبة خانته وخدعته ونهبت ماله، وَضَعُبت معيشته، وجعلت حياته أكثر قسوة.

لسنا في بلاد خُلقت من العدم، ولا في وطن يعيش الفوضى، ولا نحن أمّة عقيمة ينقصها العقلاء والنبلاء، لكن مع ذلك، وصلنا لمرحلة يتصدر فيها المشهد من يبيعون عرض «ما يطلبه المشاهدون» ممن يصنعون ثروة الأدسنس، أو من «مناضلين» يبحثون عن مجد ضائع، أو ممن يحملون بضائع أفكار تتغاضى عن خصوصيات هذا المجتمع، أو من مسؤولين ما زالوا يصرون أن يكونوا أوصياء على البشر والحجر.

خالد البـرحلي

المديـر العـام
خالد البرحلي

الشريك المؤسس
محمد حكمون

مدير النشر
حمزة المتيوي

مديرة التسويق والعلاقات العامة
أمال المتوكل

إدارة التحرير
محمد سعيد أرباط
خولة اجيعفري
أمال الصبهاني

متعاونون
عمر الشرايبي
المهدي هنان
عبد الغفور ضرار

للإعلان في الصحيفة
Ads@assahifa.com
+212 (0) 6 61 45 39 86

للتواصل مع الإدارة
contact@assahifa.com

المقر الرئيسي للمجموعة
شارع النخيل، حي الرياض، الرباط

الطبـع : ماروك سوار

توزيـع : سوشبريس

سبتـــة.. 445 سنـــة مـــن الاحتـــلال الإسبانـــي

4 قرون ونصف من الصراع مع إسبانيا انتقل فيها المغرب من الحصار العسكري إلى «الحرب» الاقتصادية

الصحيفة - حمزة المتيوي

بتاريخ 3 مارس 2025، وبعد 4 أيام فقط من رسالة الملك محمد السادس التي حث فيها المواطنين المغاربة على عدم القيام بشعيرة نحر الأضحية خلال عيد الأضحى المقبل، نشرت صحيفة El Pueblo de ceuta المحلية، موقف جمعية مستهلكي الحلال بمدينة سبتة، المعروفة اختصارا بـ ACOHA، تعلن فيه الالتزام بما ورد في الرسالة الملكية.

لم يكن ذلك طبيعيا بالنسبة للعديد من الأوساط الإسبانية، فالأمر بالنسبة لمن أغضبهم هذا القرار، يتعلق بفئة من المواطنين «الإسبان» المقيمين على أراضي مدينةٍ يعتبرونَها جُزءا من «تُراب إسبانيا الوطني»، اختاروا اتباعَ قرار سيادِي لـ«دولة مجاورة»، آتٍ من أعلى هرم السلطة الدينية والسياسية، مُستحضرين أن المغرب لا زال إلى الآن يطالب باستعادة هذه المدينة التي يعتبرها مُحتلة.

كانت هذه محطةً أخرى من بين محطات عديدة أظهرت أنه بعد ما يناهز 4 قرون من ضم مدينة سبتة إلى السيادة الإسبانية، إثر صفقة سياسية مع المُحتل السابق، البرتغال، البلد الذي لا زال شعاره مرسوما في العَلم المحلي للمدينة، فإن الإحساس بالانتماء، بل وحتى الولاء، للمغرب، لا زال حاضرا في نفوس العديد من السبتويين.

وإن كان السياج الحدودي الفاصل بين مدينة سبتة ذاتيةِ الحكم وعمالة المضيق - الفنيدق قد عجز عن قطع الأواصر العائلية الضاربة في الزمن بين الكثير من سكان المنطقتين، فإن عوامل أخرى، اقتصادية وسياسية ودينية، تجعل ارتباط تلك المدينة بالمملكة المغربية، قدراً أزلياً، وتُبقي على العديد من أوراق مَصيرها المستقبلي بيد المغرب، باعتباره امتدادها الجغرافي الطبيعي والثقافي المباشر، وليس الانتماء لشبه الجزيرة الإيبيرية.

البداية.. بُرتغالية

الحديث عن الصراع المغربي الإسباني حول سبتة، يتطلب العودة إلى نقطة البداية، تحديدا في 21 غشت 1415م، حين كُتب السطر الأول من هذه الحكاية الطويلة، والتي لا يبدو أنها ستنتهي قريبا، لا على يد المغاربة ولا على يد الإسبان، إنما على يد البرتغاليين، حينها كان المغرب تحت حكم السلطان المريني أبي سالم عثمان بن أحمد، السلطان ما قبل الأخير من سلالة بني مرين التي حكمت المغرب، وكانت تعيش آخر عقود حكمها الذي سينتقل بعد ذلك إلى الوطاسيين.

كان تحرك مملكة البرتغال نحو سبتة، محكوما بأطماع توسعية للملك جواو الأول، أول ملوك أسرة «أفيس»، بالتزامن مع وصول سقوط الأندلس إلى مراحله الأخيرة التي سبقت ضم غرناطة من طرف تاج قشتالة، في ما كانت توصف من منظور مسيحي بـ«حروب الاسترداد»، التي ستتمخض عنها قيام مملكة إسبانيا. لذلك بحث البرتغاليون عن موطئ قدم جَيّوبا في السلطنة المرينية المريضة وقتها، لهذا قاموا بغزو سبتة واحتلالها.

ظل البرتغاليون في سبتة ما يزيد عن قرن ونصف، لكن سنة 1578م ستكون عمليًا نقطة النهاية للعائلة الحاكمة للإمبراطورية البرتغالية التي انهزمت في معركة «وادي المخازن» أمام جيش السلطان عبد الملك السعدي، وفيها سيموت الملك سيباستيان الأول، العاهل قبل الأخير من أسرة «أفيس»، دون ترك وريث للعرش، ما أدى إلى انهيار الإمبراطورية البرتغالية، وفتح أبواب إقامة «الاتحاد الإيبيري». وهَهُدَ الصراع على عرش البرتغال الطريقَ أمام فيليب الثاني ملك إسبانيا، لـ«توحيد التاجين» بالقوة عن طريق تحريك جيشه نحو أراضي جيرانه، ليتم تنصيبه رسميا في 1580م، وهو ما كان إيذانا بانتقال السيادة على سبتة إلى الدول الأيبيرية الجديدة، التي لم تُعمر طويلا، حيث ستستقِل البرتغال مُجددا سنة 1640م، وستصبح مملكةً تحت حكم الملك جواو الرابع.

هذا الانفصال سيُولد صراعا بين الطرفين حول مدينة سبتة الاستراتيجية، وسيستمر هذا التجاذب إلى حين توقيع معاهدة لشبونة في 13 فبراير 1668م بواساطة إنجليزية، التي اعترفت بموجبها إسبانيا باستقلال البرتغال وبسُلطة أسرة «براغانزا» الملكية، لكنها انتزعت «السيادة» على المدينة الموجودة في شمال إفريقيا، في صفقة سياسية جرى التمهيد لها من طرف الإنجليز مبكرا، وكان نصيبُهم منها سنة 1661م، حين ضم الملك تشارلز الثاني مدينة طنجة مع زواجه بالملكة البرتغالية كاثرين، كصفقة سياسية تمخض عنها تجديد التحالف بين انجلترا والبرتغال.

وكان بإمكان السعديين حصار سبتة مستغلين ضعف البرتغال بعد معركة وادي المخازن، لكن ذلك كان مؤجلا في عهد السلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي، الذي ركز على التوسع جنوبا والوصول إلى غاية الأراضي التي تُشكل اليوم جزءا من دول مالي والنيجر وبوركينا فاسو، لكن بعد ذلك بعقود، ومع تولي العلويين حكم المغرب، سيكون للمولى إسماعيل العلوي رأي آخر، إذ بعد نجاحه في استرداد طنجة من الإنكليز سنة 1684م، وتحرير مدن أخرى بشمال المغرب مثل أصيلة والعرائش، وجّه جيشه إلى مدينة سبتة سنة 1694م.

حصار شبه ناجح.. وآخر كارثي

كان حصار المولى إسماعيل لمدينة سبتة هو الفرصة الأقرب للمغرب لاستعادة المدينة عسكريا، إلاّ أن قوة الجيش المغربي الذي استطاع محاصرة المدينة لأزيد من 3 عقود، لدرجة أن الإسبان يسمونه إلى غاية الآن بـ «الحصار الكبير»، وُوجهت بقوة إسبانية شرسة حينها، بعد تمكّنها من توفير خطوط الإمداد البحري للمدينة التي كانت عبارة عن حصن منيع، وعمليا لم ينتهِ الحصار إلاّ سنة 1727م حين توفي السلطان العلوي الذي كان يسعى لاستعادة كل الثغور المحتلة شمال المغرب.

> **كان حصار المولى إسماعيل لمدينة سبتة هو الفرصة الأقرب للمغرب لاستعادة المدينة عسكريا، إلا أن قوة الجيش المغربي الذي استطاع محاصرة المدينة لأزيد من 3 عقود، لدرجة أن الإسبان يسمونه إلى غاية الآن بـ «الحصار الكبير»، وُوجهت بقوة إسبانية شرسة حينها، بعد تمكّنها من توفير خطوط الإمداد البحري للمدينة التي كانت عبارة عن حصن منيع**

حصار سبتة تاريخية

وإذا كان أطول حصار عسكري لسبتة قد انتهى دون استعادتها، فإن ذلك لم يكن يعني نقطة النهاية لمطالب المغرب، سواء عن طريق التفاوض، كما جرى في عهد السلطان محمد الثالث بن عبد الله، أو عن طريق المواجهة العسكرية، مثلما حدث في عهد السلطان محمد الرابع، إذ إن محاولته استرداد المدينة سنة 1859م كانت السبب المباشر في الحرب المغربية الإسبانية التي ستنتهي باحتلال تطوان سنة 1860م.

هذه الهزيمة أدت إلى توقيع معاهدة «واد راس» التي أنهت الحرب بدفع المغرب غرامات كبيرة، وتوسيع الحدود الإسبانية في سبتة ومليلية، لتشمل العديد من الثغور الأخرى مثل أجزاء من منطقة بليونش وشبه جزيرة باديس وجزيرة النكور، وهي المعتمدة من طرف الإسبان إلى اليوم في دعم «سيادتهم» على الأراضي المتنازع عليها مع المغرب، وكانت أيضا الخطوة الأولى على درب الإسبان لتحويل الصحراء إلى مستعمرة انطلاقا من 1884م.

ومع توالي السنوات، وضعف الدولة المركزية في المغرب، أصبحت الأطماع الإسبانية تنمو بشكل متزايد تجاه «السلطنة الشريفة»، وخصوصا في المناطق الشمالية، لتصبح سبتة ومليلية جزءا من تحدٍ أكبر بالنسبة للمغرب، هو انتزاع الاستقلال وإنهاء الحماية الإسبانية والفرنسية، وذلك ما تأتى له انطلاقا من سنة 1956، إلاّ أن الاستعادة التدريجية للسيادة المغربية على العديد من أراضي المملكة التاريخية كان سببا مباشرا في ترك ملف المدينتين عالقا.

محاولات الحسن الثاني

كانت الرباط تريد استعادة سبتة منذ الخمسينات، وفتحت باب التفاوض بشأنها مبكرا، وفي سنة 1963 التقى الملك الحسن الثاني بالحاكم الإسباني الجنرال فرانسيسكو فرانكو في مطار «باراخاس» بالعاصمة مدريد، من أجل مناقشة مسار استعادة المغرب لباقي أراضيه، وهو الاجتماع التي تمخض عنه «اتفاق باراخاس» الشفوي، الذي كان من أهم بنوده تأجيل النظر في قضية مدينتي سبتة ومليلية واعتبارهما قضية حدودية منفصلة عن باقي المطالب المغربية بالنسبة للصحراء، مع عدم طرحهما من طرف الرباط أمام اللجنة الرابعة للأمم المتحدة المتعلقة بالمسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار.

تركيز المغرب على الصحراء، في فترة كانت فيها مسألة تصفية الاستعمار في أوجها، فوت على المملكة إدراج سبتة ومليلية ضمن قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتع بحكم ذاتي كما هو الحال بالنسبة لجبل طارق، الإقليم المتنازع عليه بين إسبانيا والمملكة المتحدة، والذي جرى إدراجه سنة 1946، كما أن هذا السياق أدى إلى تواري مطالب المغرب بالسيادة على المدينتين إلى حين الانتهاء من ملف الصحراء، خصوصا وأن إسبانيا كانت قد بدأت تعيش إرهاصات نهاية حقبة فرانكو المتقدم في السن، وعودة الملكية، ومعها النظام الديمقراطي.

وسيعيد الملك الحسن الثاني طرح الموضوع بقوة سنة 1987، حين بعث رسالة إلى الملك خوان كارلوس الأول، عبر وزير داخليته خوسي باريونويبو، في زمن الحكومة الاشتراكية التي كان يقودها فيليبي غونزاليس، تضمنت مقترحا بتشكيل لجنة تفكير مغربية إسبانية مشتركة لمناقشة قضية سبتة ومليلية، واعتماد التفاوض الدبلوماسي لنقل السيادة عليهما إلى المغرب، إلاّ أن حكومة مدريد عبرت عن رفضها للفكرة مشددة على أن المدينتين «إسبانيتان»، وأنهما جزء من أراضيها وليستا «مُستعمرتان» عكس ما هو عليه الشأن بالنسبة لجبل طارق. ومع ذلك، فإن مطالب المغرب تجاه سبتة ومليلية لم تتوقف، واستمرت حتى عندما كان الملك الحسن الثاني يركز، في التسعينات، على إخراج المغرب من مرحلة «السكتة القلبية»، والتمهيد لانتقال سَلِيس للعرش إلى ولي عهده بسبب تفاقم مرضه، وذلك تزامنا مع غهد رئيس الوزراء اليميني خوسي ماريا أثنار الذي تحدث عن هذا الأمر في مذكراته سنة 2013 التي حملت عنوان «التزام السلطة».

أثنار أكد أن الملك محمد السادس، زاره عندما كان لا يزال وليا للعهد سنة 1997، كموفد لوالده، وسلمه مقترحات المغرب بخصوص سبتة ومليلية، التي واجهها هو بالرفض، وأورد أنه في سنة 1998 تحدث إلى الملك الحسن الثاني، وأخبره أنه في حال ما أراد المغرب السيطرة على المدينتين عسكريا، فإنه سيدخل في «حرب خاسرة»، على حد تعبيره.

«أبقوا المغرب مريضا»

العلاقة بين المغرب وإسبانيا، حكمها على مدى قرون صراع متعدد الأوجه، اختلطت فيه الدوافع الدينية بالطموح التوسعة، والحسابات العسكرية بالمنافع الاقتصادية، لذلك نجد أن لعبة شد الحبل بين الطرفين ممتدة في الزمن إلى الآن، وإحدى عُقدها كانت ولا زالت مدينة سبتة، التي ورث الملك محمد السادس من آبائه وأجداده ملفها ضمن ملفات كثيرة أخرى، تُمثل ضريبة لماضي الدولة المغربية المُسلِمَة القوية التي واجهت أوروبا المسيحية، وحكمت أجزاء شاسعة منها، والتي يمثل إبقاؤها ضعيفة، ضمانة لحماية جيرانها الشماليين من تكرار «أوجاع» الأمس.

هذا الاستنتاج لا تسنُده القراءة المتأنية لتاريخ الضفتين فقط، بل نجدُه نصا في كلام العديد من القادة الأوروبيين، والإسبان تحديدا، ولعل أبرز مثال على ذلك، وصية ملكة قشتالة إيزابيلا الأولى، المعروفة أكثر باسم «إيزابيلا الكاثوليكية»، التي سقطت في عهدها آخر معاقل المسلمين بالأندلس، بسقوط غرناطة سنة 1492م، وطرد 3 ملايين شخص من معتنقي الإسلام واليهودية من الضفة الشمالية، أغلبهم عبروا مضيق جبل طارق إلى المغرب، والتي بدأت على يدها «محاكم التفتيش» ضد المشكوك في اعتناقهم للمسيحية.

> **تركيز المغرب على الصحراء، في فترة كانت فيه مسألة تصفية الاستعمار في أوجها، فوت على المملكة إدراج سبتة ومليلية ضمن قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتع بحكم ذاتي كما هو الحال بالنسبة لجبل طارق، الإقليم المتنازع عليه بين إسبانيا والمملكة المتحدة، والذي جرى إدراجه سنة 1946**

في هذه الوصية المحفوظة في الأرشيف الملكي الإسباني، التي كتبتها الملكة إيزابيلا سنة 1504م، أي قبل شهرين من وفاتها، والتي ألحقت بها إضافات أخرى قبل مغادرتها الحياة بـ3 أيام فقط، نجد هذا التوجه العدائي نحو المغرب بشكل صريح، إذ لم تنسَ أن توصي بالسعي دائما إلى ضم المغرب، أو تحويله إلى المسيحية، أو جعله «مريضا» على الدوام.

وفي نص الوصية، المضمن في كتاب Las relaciones entre Portugal y Castilla en la época de los descubrimientos y la expansión colonial (العلاقات بين البرتغال وقشتالة في عصر الاستكشافات والتوسع الاستعماري)، للكاتبة الإسبانية أنا ماريا كاراباياس توريس، الأستاذة بقسم التاريخ الوسيط والحديث والمعاصر بجامعة سالامانكا، نقرأ ما يلي: «أمر بعدم التردد في التخطيط لتنصير المغرب وإفريقيا». وتسترسل الملكة إيزابيلا قائلة: إن «نشر المسيحية فيهما ضمان حقيقي لاستمرار الكاثوليكية في شبه الجزيرة الإيبيرية الصامدة». قبل أن تضيف أن «الخير كل الخير لإسبانيا، في أن يكون المغرب مشتتا، جاهلا، فقيرا، ومريضا على الدوام».

هذه الوصية تفسر الكثير من التشنجات في التاريخ الحديث للعلاقات بين المغرب وإسبانيا، انطلاقا من احتضانها «مؤتمر الجزيرة الخضراء» سنة 1906 الممهد لتقاسم المغرب بينها وبين فرنسا عبر فرض الحماية عليه سنة 1912، وُصولا إلى الصراع حول جزيرة ليلى سنة 2002، الذي أراد من خلاله زعيم الحزب الشعبي اليميني ورئيس الوزراء حينها،

منظر عام لمدينة سبتة التي تحتلها إسبانيا

خوسي ماريا أثنار أن يُذكر المغرب بـ«التفوق» العسكري لبلاده، لكنه لم يكن يعلم أن تلك ستكون نقطة البداية لنهج جديد للرباط تكون سبتة إحدى أوراق اللعب الأساسية فيه.

زيارة خوان كارلوس: المُنعطف

في عهد الملك محمد السادس انطلقا من سنة 1999، ظلت سبتة نقطة تجاذُب بين مدريد، التي تعتبر أن سيادتها على المدينة ليست قابلة لأي نقاش، وبين الرباط التي ظلت تعبرها مدينة محتلة وترفض الاعتراف بأي شكل من بالسيادة الإسبانية عليها، لكن المواجهة بين الطرفين اتخذت أوجها أخرى بعيدا عن أي صدام عسكري، مع ملاحظة أساسية تتمثل في سعي المغرب إلى التعامل مع إسبانيا بـ«ندية» تفرضها أوراق الضغط التي جمعها في يده أمام جار متفوق عسكريا ومدعوم بانتمائه إلى «الناتو» والاتحاد الأوروبي. الصدام العنيف الأول بين البلدين في عهد الملك محمد السادس، كان بتاريخ 5 نونبر 2007 حين بدأ الملك خوان كارلوس والملكة صوفيا زيارة رسمية كانت هي الأولى لهما منذ عودة الملكية إلى البلاد قبل 32 سنة. والأخيرة لأي ملك إسباني إلى غاية اليوم، بعدما واجهتها الرباط بنبرة حادة وإجراءات صدامية، بدأت باستدعاء السفير المغربي حينها في مدريد، عمر عزيمان.

العاهل المغربي عبر عن موقف صريح حينها بخصوص المدينتين، حين أصدر بيانا تولى المستشار الملكي الراحل، محمد المعتصم، تلاوته، وجاء فيه أن «هذه الزيارة غير المجدية تسيء للمشاعر الوطنية المتجذرة لدى جميع مكونات وشرائح الشعب المغربي»، وتابع «إزاء هذا العمل الذي يجنّ لعهدٍ مُظلم مضى وانقضى، فإننا نحمل السلطات الإسبانية مسؤوليتها عن المجازفة بمستقبل وتطور العلاقات بين البلدين، وعن الإخلال الجسيم للحكومة الإسبانية بمنطق وروح معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون المبرمة سنة 1991»، مشددا على أن «الاحتلال لا يكتسب شرعيته بالتقادم أو عن طريق الأعمال أحادية الجانب وسياسة الأمر الواقع».

صور السكان المحليين في سبتة حينها، بملامح وملابس مغربية، وهم يستقبلون العاهل الإسباني وعقيلته حاملين الأعلام الحمراء والصفراء، في مشهد احتفت به وسائل الإعلام الإسبانية بشكل واضح، لم تكن تعني شيئا بالنسبة للرباط، ففي الوقت الذي انطلق فيه محتجّون المغاربة إلى القنصلية الإسبانية في تطوان وإلى السياج الحدودي، كان الوزير الأول المغربي حينها، عباس الفاسي، يصرح قائلا: إن «على لإسبانيا أن تعي بأن زمن الاستعمار قد ولى»، في حين رفعت السلطات الأمنية المغربي أيديها عن مراقبة السواحل الشمالية، فاسحة المجال لموجات الهجرة السرية بالوصول إلى شبه الجزيرة الإيبيرية.

سريعا، تأكدت إسبانيا أن الأمر لن يمر مرور الكرام، لذلك حاولت حكومة رئيس الوزراء الاشتراكي خوسيه لويس رودريغيث ثباتيرو، طي الأزمة من خلال تصريحات كاتب الدولة لدى وزارة الخارجية، برناردينو ليون، الذي اعتبر أن الأمر يتعلق بـ«نقطة اختلاف واحدة» بين البلدين «ليس عليها أن توّتر على كامل العلاقات بينهما». قبل إيفاد وزير الخارجية ميغيل أنخيل موراتينوس إلى الرباط في يناير من سنة 2008، حاملا رسالة من ثاباتيرو إلى الملك محمد السادس، لم يتم الكشف عن مضمونها، والتي نُجحت في قناعة بإعادة السفير المغربي إلى الرباط، لكن المؤكد أيضا أنه بعدها لم تطأ قدم خوان كارلوس الأول سبتة أو مليلية مجددا إلى غاية تنازله على العرش في يونيو من سنة 2014.

> **«هذه الزيارة غير المجدية تسيء للمشاعر الوطنية المتجذرة لدى جميع مكونات وشرائح الشعب المغربي»... «إزاء هذا العمل الذي يجنّ لعهدٍ مُظلم مضى وانقضى، فإننا نحمل السلطات الإسبانية مسؤوليتها عن المجازفة بمستقبل وتطور العلاقات بين البلدين، وعن الإخلال الجسيم للحكومة الإسبانية بمنطق وروح معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون المبرمة سنة 1991»... «الاحتلال لا يكتسب شرعيته بالتقادم أو عن طريق الأعمال أحادية الجانب وسياسة الأمر الواقع».**
>
> بيان هادر عن الملك محمد السادس، بتاريخ 5 نونبر 2007، تولى تلاوته المستشار الملكي الراحل، محمد المعتصم

والثابت أن أثر التصعيد المغربي حينها امتد ليشمل عهد الملك الجديد فيليبي السادس، على الأقل إلى غاية الآن، إذ بعد 11 سنة من وصوله إلى العرش، زار كل الأقاليم الإسبانية المحكومة ذاتيا، وظلت سبتة ومليلية، باعتبارهما مدينتان متمتعتان بحكم ذاتي، هما «المنطقتان الاسبانيتان الوحيدتان» اللتان لم يأتِ إليها في زيارة رسميا، وفق منظور العديد من الإسبان، خصوصا قوى اليمين، التي ترى أن رئيس الوزراء الاشتراكي الحالي بيدرو سانشيز، وراء هذا «التأجيل» المستمر.

ففي 3 يوليوز 2020، عممت وكالة الأنباء الإسبانية الرسمية EFE بيانا صحفيا ينفي أن يكون الملك فيليبي وعقيلته الملكة ليتيثيا، سيزوران سبتة ومليلية، بعد 48 ساعة فقط من تأكيد الزيارة، وبعدها بأسبوع أوردت صحيفة Periodista Digital الإلكترونية، أن سانشيز هو الذي وقف ضد الزيارة، وعمل على تعميم البيان الرسمي الذي ينفي إدراج المدينتين في برنامج الزيارات التي يقوم بها العاهلان للمدن الإسبانية، لدعمها من أجل النهوض والعودة للانتعاش السياحي والاقتصادي بعد الركود الذي تسبب فيه وباء كورونا. مؤردة أن سانشيز «فعل ذلك حتى لا يُغضب الملك محمد السادس»، وتابعت أن الدافع هو «خوفه من العقاب من طرف المغرب».

زيارة الملك خوان كارلوس والملكة صوفيا إلى مدينة سبتة المحتلة بتاريخ 5 نونبر 2007 وهو ما سبب أزمة مع المغرب

أزمة يخت الملك

مع توالي السنوات، أصبح واضحا أن الصراع حول سبتة أصبح يشبه لعبة شد الحبل بين المغرب وإسبانيا، إذ كلما أرخى أحد الطرفين يديه قليلا يجدُ أن الطرف الآخر استغل الفرصة وعمد إلى جذب الحبل إليه بقوة، وهو ما يفسر العديد من المحطات التي لم يتوانَ

بتاريخ 7 غشت من سنة 2014 قامت دورة للحرس المدني الإسباني باعتراض يخت الملك محمد السادس الذي كان يقضي عطلته في سواحل المملكة الشمالية

فيها أحد البلدين عن تسجيل النقاط على حساب الآخر حتى يؤكد أن له اليد العليا في تحديد مصير المدينة.

في 7 غشت من سنة 2014، تأتت لإسبانيا فرصة محفوفة بالمخاطر كي تشُد الحبل إلى ناحيتها، وتُبرز «سيادتها» على المدينة بكامل سواحلها، وذلك عندما اعترضت دوريةٌ تابعة للحرس المدني يَخت الملك محمد السادس، الذي كان يقضي عطلته الصيفية في السواحل الشمالية المغربية، ما فتح أبواب الصدام مُجددا بين البلدين وغيَّر طريقة تعامل المغرب مع ملف المدينة إلى غاية اليوم.

في الظاهر كان الأمر يتعلق بخطأ في التقدير، إذ وفق ما أورده خورخي فيرناندييث دياث، وزير الداخلية حينها، ضمن حكومة ماريانو راخوي اليمينية، فإن الدورية لم تكن تعلم أن الأمر يتعلق بالعاهل المغربي، إذ انتقلت إليه بعد أن لاحظت أنه يتجول بدراجته النارية المائية «جيت سكي» بين الفنيدق وسبتة، مدفوعة بشكوك تتعلق بأنشطة تهريب المخدرات.

ويقول دياث في مذكراته التي نشرها سنة 2019 إن الملك محمد السادس، الذي أغضبه ما حدث، اتصل مباشرة بالعاهل الإسباني الجديد حينها، فيليبي السادس، الذي لم يكن قد مضى على توليه العرش سوى أسبوعين، هذا الأخير الذي لم يكن يعلم شيئا عن الأمر، لذلك عجَّل بالاتصال بأعضاء الحكومة في محاولة لاحتواء الوضع.

ويصف دياث تلك الواقعة بأنها كانت «الأكثر رعبا» في مسيرته كوزير للداخلية، مبرزا أن سلطات بلاده اتخذتها على محمل الجد، حيث تلقى، وهو يقضي عطلته الصيفية في مدينة «صوريا»، اتصالا مباشرا من العاهل الإسباني حتى يتدارك الأمر، فعمد الوزير إلى الاتصال فورا بقائد الحرس المدني في سبتة للتوجه إلى يخت الملك وتقديم اعتذار رسمي له. الشاهد الآخر على هذه المحطة، كان هو وزير الخارجية خوسيه مانويل مارغالو، الذي عاد إلى تفاصيل ما جرى في غشت من سنة 2020 في حوار مع صحيفة «فوث بوبول»، تزامنا مع مرور 6 سنوات على الواقعة، إذ اتفق مع زميله وزير الداخلية على أنه عاش «حالة رعب» حين أخبره هذا الأخير بالأمر واتصل فورا بنظيره المغربي صلاح الدين مزوار، الذي كان يقضي عطلته في روسيا، لتقديم التوضيحات والوصول إلى حل، موردا أنه كان يخشى أن يصل 15 ألف مهاجر غير نظامي إلى سواحل إقليم الأندلس في الأيام التالية. وعجلت مدريد ببعث قادة عسكريين إلى الرباط من أجل تقديم الاعتذار والتوضيحات اللازمة للسلطات المغربية، قبل أن تبعث وزير داخليتها فيرناندييز دياث بعد ذلك بنحو 3 أسابيع للقاء نظيره المغربي محمد حصاد بنواحي تطوان، لبحث سبل طي الأزمة، وبالفعل لم يحدث ما خشي منه مارغالو، بخصوص وصول المهاجرين غير النظاميين، إلا أن الأمور لم تقف هنا، لأن السنوات الموالية أظهرت أن تلك المحطة كانت نقطة البداية لتعامل جديد من طرف المغرب مع ملف سبتة.

> **في 7 غشت من سنة 2014، تأتت لإسبانيا فرصة محفوفة بالمخاطر كي تشُد الحبل إلى ناحيتها، وتُبرز «سيادتها» على المدينة بكامل سواحلها، وذلك عندما اعترضت دوريةٌ تابعة للحرس المدني يَخت الملك محمد السادس، الذي كان يقضي عطلته الصيفية في السواحل الشمالية المغربية، ما فتح أبواب الصدام مُجددا بين البلدين وغيَّر طريقة تعامل المغرب مع ملف المدينة إلى غاية اليوم.**

حصار مغربي بأسلحة جديدة

لا زال الاعتقاد موجودا لدى أوساط مغربية بكون واقعة 7 غشت 2014 كانت «رسالة» من إسبانيا إلى أعلى هرم السلطة في المغرب، مفادها أن سبتة، بحدودها البرية ومحيطها البحري، توجد تحت سيادتها، حتى وإن جرى الاعتذار عن ذلك وتوصيفها بأنها «خطأ غير مقصود»، بل وحتى بعد استدعاء قائد الحرس المدني في سبتة، الكولونيل أندريس لوبيث غارسيا، إلى إشبيلية، كإجراء عقابي.

ويمكن بسهولة ملاحظة التحول في كيفية تعاطي المغرب مع ملف سبتة بعد ذلك التاريخ، إذ إن كل الإجراءات التي تصفها أطراف إسبانية بمحاولات «خنق» المدينة أتت بعد ذلك، ففي 2019 أوقف المغرب نشاط التهريب المعيشي عبر المعبر البري، الذي كان مُرادفا لتصرفات مهينة ضد آلاف النساء المغربيات، وأدى التدافع أمام بواباته إلى مقتل سيدتين سنة 2017.

كان الأمر يبدو في البداية وكأنه إجراء مؤقت، تلاه في مارس من سنة 2020 قرار إغلاق المعبر أمام حركة المسافرين أيضا في ظل وضع الإغلاق الشامل للحدود البرية والبحرية والجوية الذي فرضته حالة الطوارئ الصحية نتيجة جائحة «كوفيد 19»، لكن بعدها بأشهر، وتحديدا في شتنبر 2020، سيعلن وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت أن منع التهريب المعيشي «نهائي ولا رجعة فيه»، مبرزا، خلال مشاركته في لقاء بالرباط، أن المغرب اتخذ هذا القرار «دفاعا عن كرامة النساء المغربيات».

كانت تلك ضربة قوية لاقتصاد سبتة، الذي يعتمد في جانب كبير منه على المبادلات التجارية عبر المعبر الحدودي، وخصوصا البضائع التي يقتنيها ممتهنو التهريب المعيشي، النشاط الممتد لعقود في عمالتي تطوان والمضيق - الفنيدق، لكن الخطوة الموالية ستكون صادمة أكثر بالنسبة لسلطات المدينة وللحكومة المركزية في مدريد على حد سواء.

ففي دجنبر من سنة 2020، وخلال لقاء أجراه مع قناة «الشرق» السعودية، سُئل رئيس الحكومة حينها، سعد الدين العثماني عن العلاقات المغربية الإسبانية، بما يشمل ملف سبتة ومليلية، في سياق كانت فيه العلاقات الثنائية بين البلدين تبدو جيدة، فكان جوابه أن «سبتة ومليلية من النقاط التي من الضروري أن يُفتح فيها النقاش.. الجمود هو سيد الموقف حاليا»، وتابع أن هذا الملف مُعلق منذ 5 إلى 6 قرون، مضيفا «ربما سيُفتح في يوم ما، ويجب أولا أن تُنهي قضية الصحراء، فهي الأولوية الآن». ورغم أنه أكد أن المغرب يعتبر المدينتين أراضٍ مغربية، إلا أنه شدد على أن تدبير المغرب لقضاياه «قرار سيادي». هذه التصريحات كانت مُفاجئة للإسبان، ودفعتهم إلى التعجيل باستدعاء السفيرة المغربية في مدريد كريمة بنيعيش عبر وزارة الخارجية، التي أتبعت ذلك ببلاغ قالت فيه إنها «تتوقع من جميع شركائها احترام سيادة وسلامة أراضيها»، إلا أن بن يعيش، وخلال اجتماعها بكاتبة الدولة الإسبانية في الخارجية كريستينا غالاش، أوضحت أن «موقف المغرب بخصوص سبتة ومليلية، لم يتغير ولا جديد فيه»، وأضافت أن الرباط «تعتبر أن المدينتين محتلتان من طرف إسبانيا»، وفق ما نقلته حينها وكالة «أوروبا بريس» الإسبانية.

الرباط تستعمل سلاح المهاجرين

رغم الضجة التي أحدثتها تصريحات العثماني إلاّ أنها لم تكن سوى إشارة أولى إلى تغيُّر طريقة تعامل المغرب مع ملف سبتة. ففي 18 أبريل 2021 أتيحت للرباط فرصة مواتية لشد الحبل نحوه بقوة، حين سمحت إسبانيا لزعيم جبهة «البوليساريو» إبراهيم غالي بدخول أراضيها، اعتمادا على جواز سفر دبلوماسي جزائري يحمل هوية مزورة من أجل العلاج، حيث حطت طائرة خاصة وفرتها الجزائر وهي تحمل على متنها شخصا أعطته اسم «محمد بن بطوش»، من أجل ضمان إفلاته من المثول أمام القضاء بسبب دعاوى رفعها ضده صحراويون معارضون للجبهة، يتهمونه فيها بالتورط في جرائم ضد الإنسانية وفي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب والاغتصاب والقتل.

هذه الخطوة كان يُفترض أن تتم بشكل سري دون علم المغرب، إثر اتفاق شفوي في مدريد بين وزيري خارجية الجزائر وإسبانيا آنذاك، صبري بوقادوم وأرانتشا غونزاليس لايا، لكن أجهزة الرباط رصدت الأمر الذي تحول إلى «فضيحة» عابرة للحدود، أدت إلى أزمة دبلوماسية هي الأسوأ من نوعها بين البلدين منذ أزمة جزيرة ليلى سنة 2002، وفي الوقت الذي كانت فيه حكومة بيدرو سانشيز تبحث عن حلول، فوجئت بطوفان بشري يقتحم سبتة.

وخلال الفترة ما بين 17 و19 ماي 2021، رفعت السلطات المغربية يدها بشكل شبه تام عن ضبط الحدود مع سبتة، ليصل إلى المدينة 10 آلاف مهاجر غير نظامي وفق تقديرات مدريد، من المغرب ومن جنسيات إفريقية وعربية، كثير منهم قاصرون، في واقعةٍ اتفق رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز ورئيس الحكومة المحلية لسبتة خوان خيسوس فيفاس، بأنها أكبر موجة اقتحام شهدتها المدينة في تاريخها الحديث.

كان وقع ذلك جللاً في إسبانيا، إذ اضطر سانشيز إلى إلغاء رحلته إلى العاصمة الفرنسية باريس والتوجه إلى سبتة، وأرسلت مدريد نحو 6000 من عناصر الجيش لمساعدة قوات الشرطة والحرس المدني والمُسعفين، الذين وجدوا أنفسهم عاجزين عن التعامل مع هذا الوضع المفاجئ، كما أعلنت الخارجية الإسبانية في ثاني أيام الأزمة استدعاء السفيرة المغربية، كريمة بن يعيش، للتعبير عن «استيائها» تجاه ما جرى، وقالت الوزيرة لايا إنها ذكَّرت السفيرة بأن «مراقبة الحدود كانت ويجب أن تظل مسؤولية مشتركة بين إسبانيا والمغرب».

ومثلما كان متوقعا، لجأت إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي لدعمها في هذه الأزمة، حيث صرح مارغاريتيس شيناس، نائب رئيسة المفوضية الأوروبية، بتاريخ 19 ماي 2021 بأن سبتة «جزء من أوروبا، وحدودها هي حدود أوروبية»، معتبرا، خلال حديثه لشبكة الإذاعة والتلفزيون الإسبانية، أن «لا أحد يمكنه أن يمارس الترهيب أو الابتزاز ضد الاتحاد الأوروبي».

بعدها بيوم واحد، سيخرج وزير الشؤون الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، ليدلي بتصريحات عبر وكالة المغرب العربي للأنباء الرسمية، ستكون بمثابة رسالة مباشرة لإسبانيا، موردا أنه «يتعين على مدريد أن تعي بأن مغرب اليوم ليس هو مغرب الأمس، وعلى بعض الأوساط في إسبانيا أن تقوم بتحيين نظرتها للمملكة»، وتابع أن المغرب «لا يقبل بازدواجية الخطاب والمواقف» من طرف الإسبان.

وفي 25 ماي 2021، ستُوجه الرباط كلامها إلى الاتحاد الأوروبي، من خلال مقابلة لبوريطة مع إذاعة «أوروبا 1» قال خلالها إن هناك «محاولة لتحريف مسار النقاش والتوجه نحو قضية الهجرة، في حين أن صلب الأزمة هو تصرف مسيء لإسبانيا تجاه المغرب وتجاه شعبه وتجاه مصالحه الإستراتيجية»، وفي إشارة إلى أن المملكة مستعدة في أي وقت لتغيير تعاملها مع حدود سبتة قال إنه بخصوص أزمة الهجرة فإن «المغرب ليس مُلزما ولا مُلتزما وليس من واجبه حماية حدودٍ غير حدوده، فالمغرب ليس دركيا ولا بوابا لأوروبا لحماية حدود ليست حدوده، والمغرب لا يقوم بذلك تنفيذا لأمر ولا التزام».

مفاتيح الحدود في الرباط

الصدام المغربي الإسباني على خلفية القضية التي أصبحت تُعرف إعلاميا بـ«بن بطوش»، في إشارة إلى الاسم المستعار الذي ولج به زعيم «البوليساريو» إلى إسبانيا، ستضع مدريد في موقف ضَعف أمام الرباط، لدرجة إعفاء وزير الخارجية أرانتشا غونزاليس لايا بعد أقل من شهرين على ذلك، وتحديدا في التعديل الحكومي الصادر بتاريخ 12 يوليوز 2021، وفيه استعان سانشيز بسفير بلاده لدى فرنسا، خوسي مانويل ألباريس، الذي كانت مهمته الأولى إصلاح العلاقات مع المغرب.

وكان لمدينة سبتة وشقيقتها مليلية نصيب وافٍ من الأضرار التي خلفها الغضب المغربي، حيث أصبحت معزولة عن محيطها بعدما قررت الرباط تأجيل إعادة فتح الحدود البرية إلى أجل غير مسمى، حتى بعدما أكدت الحكومة المغربية استئناف الرحلات الجوية منتصف يونيو 2021، إثر تحسن الحالة الوبائية الناجمة عن تفشي جائحة «كوفيد 19»، وهو الأمر الذي كان بمثابة «خنق» للثغرين، وتمديد حالة الأزمة الاقتصادية التي يعيشانها.

والظاهر أن ملف سبتة ومليلية حينها كان من بين القضايا التي حركت سانشيز في اتجاه اتخاذ قرار غير متوقع، بإعلان دعم مقترح الحكم الذاتي المغربي في الصحراء، باعتباره «المقترح الأكثر جدية وأقعية ومصداقية لتسوية النزاع»، وفق ما جاء في رسالة سانشيز إلى الملك محمد السادس في 18 مارس 2022، والتي تلتها زيارته إلى الرباط بتاريخ 7 أبريل 2022، حيث كان اجتماعُه الرمضاني مع العاهل المغربي الذي انتهى ببيان مشترك سيحكم العلاقات المستقبلية بين البلدين. في النقطة الثالثة من هذا البيان نقرأ: «سيتم الاستئناف الكامل للحركة العادية للأفراد والبضائع بشكل منظم، بما فيها الترتيبات المناسبة للمراقبة الجمركية وللأشخاص على المستوى البري والبحري»، وهو ما يمثل التزاما من الرباط بالاستجابة لإحدى الأولويات الملحة بالنسبة لمدريد، وهي إعادة فتح المعبرين البرية الحدوديين مع سبتة ومليلية، وهو ما تم بالفعل في 17 ماي 2022 بالنسبة للمسافرين، لكن سبق ذلك إعلان رسمي من طرف السلطات المغربية بـ«عدم السماح مطلقا بجعل المعابر البرية باب سبتة وبني انصار، بعد إعادة فتحها، ممرات لأنشطة تهريب السلع والبضائع».

أما تدشين مكتب الجمارك التجارية في سبتة، فقد كانت ورقة أخرى في يد الرباط، كان عليها أن تُتقن استعمالها، بما يُحقق لها أمرين أساسيين، الأول، هو أن تستمر في عدم الاعتراف بالسيادة الإسبانية على المدينة، والثانية هي أن يُقايَل أي اتفاق في هذا الشأن بخطوة جديدة تُركي دعم إسبانيا للطرح المغربي بخصوص الصحراء، وهو ما تطلب من المغرب نفسا طويلا، وفي المقابل أغرَق المدينة في أزمة اقتصادية غير مسبوقة.

التجارة ولُعبة السيادة

في نونبر من سنة 2024، كشفت معطيات مجلس رابطات وكلاء وممثلي الجمارك الإسبانية، أن العاملين في مجال تصدير واستيراد البضائع بمدينتي سبتة ومليلية، خسروا 80 في المائة من نشاطهم التجاري الحدودي بسبب توقف عمل الجمارك التجارية على المعبرين الحدوديين، وأوضح رئيس المجلس، أنطونيو لوبيث دي بابلو، خلال أشغال الدورة العشرين لمنتدى الجمارط بمدينة مالقا، أن «وضع المهنيين في سبتة ومليلية حرج للغاية، حيث أصبحت أنشطتهم مقتصرة فقط على معالجة الشحنات القادمة من داخل إسبانيا لتلبية احتياجات المدينتين».

هذا الوضع دفع العديد من الأوساط الإسبانية إلى الاقتناع بأن لأمر يتعلق بـ«خنق منهجي» يقوم به المغرب في حق المدينتين في سياق رغبته ضمهما مستقبلا، وفي مقدمة الجهات التي تجاهر بهذا الاقتناع نجد حزب «فوكس» اليميني المتطرف، صاحب ثالث أكبر كتلة في البرلمان الإسباني، إذ في أكتوبر من سنة 2021 مثلا قالت عضو الحزب في مجلس النواب، تيريزا لوبيث، التي تمثل مدينة سبتة، إن انحدار الوضع الاقتصادي في سبتة ومليلية «متفاقم، نتيجة خنقهما من طرف المغرب في مقابل عجز الحكومة عن إيجاد أي خطة بديلة لإنقاذهما»، ما أدى إلى «تدهور سريع في الأوضاع الاجتماعية» بالنسبة للسكان.

أما خوان سيرخيو ريدوندو، زعيم حزب «فوكس» في سبتة، فكان أكثر صراحة من زميلته، في تصريحات سبقت الانتخابات البلدية الإسبانية التي جرت في ماي 2023، حين اعتبر أن «خارطة الطريق» التي اتفقت عليها إسبانيا مع المغرب سنة 2022، تسمح للرباط بـ«فرض هيمنتها» على مدينة سبتة، مُتهما حكومة بيدرو سانشيز بالخيانة، كما وجه سهام النقد لخوان فيفاس، رئيس الحكومة المحلية المنتمي للحزب الشعبي، والذي اعتبر أنه «يطبق إملاءات الحكومة المركزية ويعجز عن التحرك لوقف «مغربة» المدينة».

جمارك إقليمية فقط

دُون أي مظهر من مظاهر الاحتفاء، فتح المغرب وإسبانيا، لأول مرة، مكتبا للجمارك التجارية في سبتة، الذي بدأ العمل فيه على الجانبين بشكل رسمي مطلع العام السنة الجارية، تزامنا مع عودة نظيره إلى مليلية الذي ألغاه المغرب من جانب واحد سنة 2018، وذلك بعد إجراءات تقنية ومراحل تجريبية طالت لما يقارب سنتين ونصف، كان خلالها وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس، هو الوحيد تقريبا الذي يتحدث بنبرة تفاؤلية بخصوص إتمام هذا الأمر، رغم أن العديد من مواعيد الافتتاح الرسمي التي توقعها، كان مصيرها التأجيل.

في المغرب، كان النقاش حول إنشاء مكتب للجمارك التجارية في سبتة غائبا تقريبا عن

خلال الفترة ما بين 17 و19 ماي من سنة 2021 رفعت السلطات المغربية يدها بشكل شبه تام عن ضبط الحدود مع سبتة، ليصل إلى المدينة 10 آلاف مهاجر غير نظامي خلال ساعات وفق تقديرات مدريد

> **خلال الفترة ما بين 17 و19 ماي 2021، رفعت السلطات المغربية يدها بشكل شبه تام عن ضبط الحدود مع سبتة، ليصل إلى المدينة 10 آلاف مهاجر غير نظامي وفق تقديرات مدريد، من المغرب ومن جنسيات إفريقية وعربية، كثير منهم قاصرون، في واقعة صنفت على أنها أكبر موجة اقتحام شهدتها المدينة في تاريخها الحديث**

الأجندة العلنية لوزارة الخارجية وللحكومة عموما، وهو أمرٌ يجد تفسيره في كون الرباط لم تشأ أن تمنح مدريد أي ورقة تُعزز «سيادتها» على المدينة لذلك، فإن التعامل مع هذا البند المُضمن في الإعلان المشترك لسنة 2022، اتسم بالحذر واتضح أن الهدف الرئيس بالنسبة للرباط هو أن يتم تدشين جمارك إقليمية.

وبالنسبة لألبيرتو نونيث فيخو، زعيم الحزب الشعبي الذي يقود المعارضة، وصاحب الكتلة الأكبر في البرلمان الإسباني، فإن حكومة سانشيز «فشلت» في إدارة ملف الجمارك التجارية، وفي المقابل كانت الرباط هي التي «أملت» شروط فتحها، بطريقة «تضع الحدود الإسبانية في خطر» لدرجة أنه وصف الاتفاق مع المغرب بأنه «إهانة جديدة لإسبانيا، ودليل إضافي على أن العلاقات مع المغرب تعتمد على أن طرفًا يُقرر والطرف الآخر يطيع»، كان هذا ما جاء على لسانه حين شارك في «منتدى أوروبا»، بالعاصمة مدريد شهر يناير الماضي.

أما فرناندو غوتيريث دياث دي أوتاسو، عضو مجلس الشيوخ الإسباني عن الحزب الشعبي، فاعتبر أن ما يجب العمل عليه هو تحويل الجمارك التجارية في سبتة ومليلية إلى «جمارك للاتحاد الأوروبي»، لكن واقع الحال غير ذلك، لأن الأمر بالنسبة للرباط لا يتعلق بجمارك وطنية إسبانية أساسًا، بل بجمارك إقليمية مع ثغرين يعتبرهما محتلتين، وكلمة السر في ذلك هي نوعية البضائع التي يُسمح بدخولها من هناك، والتي تقتصر على تلك المُصنعة جُزئيا في المدينتين.

وسائل الإعلام الإسبانية، كشفت، في يناير الماضي، أن الحكومة المغربية وعند تفاوضها مع نظيرتها الإسبانية بخصوص الجمارك التجارية، استندت إلى الاتفاقية الموقعة بين الملك الراحل محمد الخامس، والجنرال فرانسيسكو فرانكو سنة 1957، وبموجبها أصر المغرب على عدم السماح بمرور المنتجات القادمة من إسبانيا أو من دول أخرى مثل الصين أو الهند، مع التحديد الصارم لقوائم المنتجات المسموح دخولها في الاتجاهين، ووفق رخص استيراد محددة.

الأمر إذن يرتبط بـ «الحساسية» الكبيرة التي يتعامل بها المغرب مع موضوع السيادة على سبتة ومليلية، والذي تعبه جيدا أطراف سياسية واقتصادية وازنة في إسبانيا، فحتى بعد اتفاق 2022، والذي يُعد تحولا تاريخيا لصالح الرباط في تعاطي مدريد مع ملف الصحراء، فإن الجانب المغربي لم يُسَلِّم بتبعية المدينتين للسيادة لإسبانية، وهو أمر عبر عنه بشكل رسمي في عدة محطات، أبرزها في ماي من سنة 2023.

فبعدما صرح نائب رئيسة المفوضية الأوروبية المكلف بالهجرة، مارغريتيس شيناس، بتاريخ 11 ماي 2023 بأن مدينتي سبتة ومليلية تمثلان حدودا لأوروبا ودعا لحمايتها، وجهت وزارة الخارجية المغربية، في الـ 17 من الشهر نفسه، عبر سفارة الاتحاد الأوروبي بالرباط، رسالة احتجاج إلى بروكسيل عبَّر من خلالها المغرب عن «قلقه» حيال تلك «التصريحات العدائية» مشددا على «رفضه القاطع» لمضامينها، لكن الأهم من ذلك هو أن الخارجية المغربية أرفقت مراسلتها بمُلحق عنونته بـ «التصريحات العدائية لمارغريتيس شيناس بخصوص بلدنا ومدينتي سبتة ومليلية المغربيتين منذ ماي 2021»، هذا الأمر أغضب مدريد، التي بعثت رسالة احتجاج إلى الرباط عن طريق السفارة المغربية لديها.

سبتة.. ورقةُ ضغط فَعّالة؟

مع ذلك، فإن لعب ورقة الجمارك التجارية مع إسبانيا كان أمرا «ضروريا» بالنسبة للمغرب، هذا ما يمكن فهمه بالرجوع إلى المسار الطويل من المفاوضات بين البلدين حول هذا الملف، والذي اتضح، في نهاية المطاف، أن له تقاطعات مع ملفات أخرى، أبرزها اثنان، الأول هو سعي الرباط لاستصدار موقف واضح من الاتحاد الأوروبي بخصوص دعم مقترح الحكم الذاتي، والثاني هو تسلم إدارة المجال الجوي للأقاليم الصحراوية من إسبانيا.

ففي 2 نونبر 2024، نقلت صحيفة «أوكي دياريو» الإسبانية عن «مصادر في وزارة الخارجية الإسبانية»، قولها إن تأخير المغرب فتح مكتب للجمارك التجارية في سبتة ومليلية مرتبط باتفاقيتي الفلاحة والصيد البحري اللتان ألغت محكمة العدل الأوروبية، في أكتوبر من العام نفسه، العمل بهما لاشتمالهما على المناطق الصحراوية، مبرزة أن المغرب سيظل على هذا الموقف إلى حين اعتراف الاتحاد الأوروبي بسيادته على الصحراء.

ووفق ما نقلته الصحيفة الإسبانية عن «دبلوماسيين مقربين من ملف الجمارك»، فإن المغرب لا ينوي اتخاذ أي خطوة قد تعني «الاعتراف» بسبتة ومليلية كمدينتين إسبانيتين، وبالتالي كجزء من أوروبا، إلى أن يتم حل مشكلته مع اتفاقيات الفلاحة والصيد البحري، وإلى أن يوافق الاتحاد الأوروبي على تصنيف المنتجات القادمة من الصحراء على أنها منتجات مغربية، وفي هذا السياق، يقولون إن «المغرب يتوقع التزاما كاملا من إسبانيا، لضمان صياغة الاتفاق المستقبلي في بروكسل وفقا لمصالحه».

وإلى جانب ذلك، فإن المغرب لعب ورقة الجمارك أيضا على طاولة المفاوضات حول انتقال تدبير المجال الجوي للصحراء من جزر الكناري إلى المحطة الجوية في أكادير، على اعتبار أن البيان المشترك لـ7 أبريل 2022، ومثلما ينص في نقطته الثالثة على «الاستئناف الكامل الترتيبات المناسبة للمراقبة الجمركية وللأشخاص على المستوى البري والبحري»، فإنه في نقطته السابعة يتحدث عن «إطلاق مباحثات حول تدبير المجالات الجوية».

> **في المغرب، كان النقاش حول إنشاء مكتب للجمارك التجارية في سبتة غائبا تقريبا عن الأجندة العلنية لوزارة الخارجية وللحكومة عموما، وهو أمرٌ يجد تفسيره في كون الرباط لم تشأ أن تمنح مدريد أي ورقة تُعزز «سيادتها» على المدينة**

والظاهر أن هذه الاستراتيجية قد أتت أكلها بالنسبة للمغرب، إذ في دجنبر 2024، وقبل أيام من الافتتاح الرسمي لمكتب الجمارك التجارية في سبتة وإعادة نظيره في مليلية المتوقف منذ زهاء 7 سنوات، نقلت صحيفة «إل إندبيندينتي» عن مصادر إسبانية وصفتها بـ «الموثوقة»، أنه في خضم المحادثات السرية بين الحكومة الإسبانية والمملكة المغربية بشأن تسليم المجال الجوي لمنطقة الصحراء، بدأت الأمور تتغير بفعل ما وصفتها «الإجراءات الأحادية» للرباط، مبرزة أن المغرب أضحى يُسيطر حاليا على ما بين 15 و20 في المائة من المجال الجوي للصحراء. ووفق الخريطة التي كشف عنها المصدر نفسه، فإن المغرب أصبح يُدير المجال الجوي لـ 6 مواقع، بعد إنشاء مناطق حظر جوي فوق أماكن مخصصة للتدريبات العسكرية، وبالتالي جرى تعديل الخرائط الجوية التي كانت مُعتمدة منذ عقود، والتي كانت تتيح لمدريد سلطة إدارة أجواء الصحراء بالكامل.

وتشمل المواقع التي انتقلت إدارتها إلى المغرب المنطقة 2 التي تخص مدينة الداخلة والمجال البري والبحري المحيط بها بارتفاع يصل إلى 8500 قدم، والمنطقة 6 التي تهم مدينة العيون ومحيطها بارتفاع يصل إلى 12.500 قدم، ثم المناطق 1 و3 و4 و5 وتمتد من الواجهة الأطلسية الشمالية لمنطقة الصحراء غربا، إلى ما قبل الجدار الأمني بقليل شرقا.

هذا التوجه التدريجي للمغرب نحو استرداد المجال الجوي للصحراء، مقابل السماح بالعمليات الجمركية التجارية لأول مرة في سبتة وإعادة افتتاح المكتب الجمركي لمليلية، يمكن قراءتها في جواب وزير الخارجية ألباريس لبرلماني عن حزب EH Bildu القومي الباسكي، الذي نقلته وكالة الأنباء الرسمي الإسبانية EFE في 16 دجنبر 2024، حين طلب من هذا الأخير التوقف عن «دعم النظريات الغريبة حول المجال الجوي للصحراء»، في سياق الحديث عن تنازل إسبانيا عنه لصالح المغرب، لكنه أضاف أن «هناك خارطة طريق واضحة وشفافة بين إسبانيا والمغرب، ويجري اتباعها»، في إشارة إلى ما ورد في البيان المشترك لسنة 2022.

المغرب.. شريان سبتة الاقتصادي

الإجراءات الجديدة التي اعتمدها المغرب على حدود سبتة، انطلاقا من سنة 2019 فصاعدا، غيرت أوراق اللعبة الاقتصادية بالنسبة للطرفين، فالرباط، ووفق أرقام المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، نبيل لخضر، فقيمة البضائع المهربة سنويا قبل وقف التهريب المعيشي كانت تتراوح ما بين 600 و800 مليون أورو، وفي الوقت الذي يخسر فيه الاقتصاد المغربي جراء ذلك ما بين 200 و300 مليون أورو من الرسوم سنويا، كانت إسبانيا تستفيد فيه من 2,7 ملايير أورو إضافية كل سنة.

المغاربة كانوا يمثلون كنزا ثمينا بالنسبة لسبتة على مستوى آخر، فالسياحة هناك كانت تعتمد عليهم بشكل كبير جدا، مع ما يرافق جولاتهم من مشتريات أصبح دخولها الآن إلى المغرب مستحيلا أو يكاد، بسبب الإجراءات الجمركية المشددة على الجانب المغربي منذ سنة 2022، وحسب معطيات كشف عنها أليخاندرو راميريث هورتادو، المستشار المكلف بالتنمية والسياحة في الحكومة المحلية لسبتة (تعادل صفة وزير محلي)، والتي تعود إلى مارس 2021 أي بعد عام واحد من الإغلاق بسبب جائحة «كوفيد 19»، فإن نسبة ملء الفنادق، في نهاية الأسبوع سابقا كانت تصل إلى 95 في المائة، و80 في المائة من السياح مغاربة.

تبعات ذلك، يمكن ملاحظتها من خلال العودة لأرقام البطالة المسجلة في المدينة، والتي كانت في حدود 29 في المائة وفق أرقام المكتب الأوروبي للإحصاء «يوروستات» الخاصة بسنة 2018، أي قبل عام واحد على وقف عمليات التهريب المعيشي، لكنها مع متم 2023، ووفق معطيات الجهة نفسها، سجلت نسبة تشغيل في حدود 53 في المائة، أي أن نسبة الأشخاص بدون عمل وصلت إلى 47 في المائة، ما وضعها ضمن المناطق الأكثر معاناة من البطالة في أوروبا، على اعتبار أن الاتحاد الأوروبي يعتبرها جزءا منه.

وعمليا، شرع المغرب في استعادة مفاتيح التجارة واللوجيستيك من إسبانيا، منذ أن افتتح ميناء طنجة المتوسط سنة 2007، والذي يوجد على بُعد 20 كيلومترا فقط من سبتة، ليكون العنوان الأبرز لتنمية لأقاليم الشمال، وليتحول مع مرور السنوات إلى عملاق اقتصادي تتحكم به الرباط في المدخل الغربي لحوض البحر الأبيض المتوسط. ووفق مؤشر أداء موانئ الحاويات العالمي، الصادر في منتصف 2024 عن البنك الدولي ومؤسسة S&P Global، فإن ميناء طنجة المتوسط يحتل المرتبة الرابعة عالميا، ضمن 405 ميناء مشمولا الصنيف، متفوقا على كل الموانئ الإسبانية، بل وكل موانئ إفريقيا والمنطقة الأورومتوسطية، وهو الأمر الذي يثير قلقا غير خافٍ في الأوساط الإسبانية، التي ترى أنه حرم سبتة من كل مميزاتها الاقتصادية.

هذا التخوف أشار إليه بوضوح تقرير مطول نشرته صحيفة «إل إسبانيول» بتاريخ 7 دجنبر 2020، بعنوان «محمد السادس يحيط سبتة ومليلية بمشاريع كبرى لفرض السيادة المشتركة»، إذ نقرأ فيه «لقد تضرر اقتصاد سبتة بسبب هذا الميناء العملاق الذي يربط المغرب بـ77 دولة و186 ميناء، والذي يضع هذا البلد على الساحة البحرية الدولية، حيث تقدم من المرتبة 83 إلى المرتبة 17 في تصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية».

لكن ميناء طنجة المتوسطي، لم يكن رهان المغرب الوحيد على استعادة «سيادته» على المبادلات التجارية في محيط سبتة، ففي 2022 جرى افتتاح منطقة الأنشطة الاقتصادية بالفنيدق، بجوار المعبر الحدودي البري، وهو مشروع مُمتد على مساحة 10 هكتارات كلف إنجازه 200 مليون درهم، ليكون بديلا لأنشطة التهريب المعيشي، إلا أنه لم يطرح ثماره إلى غاية الآن، في انتظار الحسم صيغة النشاط التجاري على جانبي معبر باب سبتة.

الميزان الديموغرافي.. كفة المغرب ترجح

المتغيرات الاقتصادية في سبتة أثرت بشكل واضح على النسيج الديموغرافي للمدينة، وللأمر علاقة مباشر بالإجراءات المغربية، لفهم ذلك نعود إلى الأرقام الرسمية الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء في إسبانيا، بخصوص التعداد السكاني للمدينة، إذ سنجد أنها تفقد سكانها سنة بعد أخرى، فآخر مرة سجلت فيها ارتفاعا في عدد السكان كانت في 2018 بـ85.144 نسمة، أما في 2019 التي بدأ فيها توقيف نشاط التهريب المعيشي فتراجع الرقم إلى 84.777، أما في عام 2020 المتزامن مع إغلاق الحدود البرية فانخفض إلى 84.202 نسمة، ثم إلى 83.517 نسمة تزامنا مع استمرار إغلاق الحدود والأزمة المغربية الإسبانية، 2022 فتراجع هذا الرقم إلى 83.117 ثم إلى 83.039 في 2023.

ولا تعتبر التركيبة الديموغرافية لسبتة أمرا مريحا بالنسبة للكثير من الإسبان وخصوصا المنتمين لليمين المتوجس من المغرب، حيث يُشكل المسلمون حوالي 43 في المائة منهم، وحسب أرقام المرصد الأندلسي لاتحاد الجاليات المسلمة في إسبانيا، التي نشرتها وكالة EFE سنة 2023، فإن تعدادهم في المدينة يصل إلى 35.439. وإذا كان المغاربة المصنفون ضمن خانة «المهاجرين» هناك يمثلون نحو 4000 منهم، فإن جُل الباقين من أصل مغربي، لكنهم يصنفون كإسبان بالنظر لازديادهم داخل سبتة. هذا الأمر دفع خوان سيرخيو ريدونو، زعيم حزب «فوكس» اليميني المتطرف في البرلمان المحلي لسبتة، إلى اتهام المغرب غلنًا، في السنة نفسها، بمحاولة «السيطرة» على المدينة من خلال تغيير تركيبتها الديموغرافية، زاعما أن الرباط تعمل على «مغربة» المدينة من خلال تدفقات المهاجرين وتشجيع النمو السكاني للمواطنين المغاربة، إلى جانب دعم وسائل أخرى تصب في الخانة نفسها، مثل الدين الإسلامي واللغة العربية والنموذج المعماري.

هذا الكلام أدخل الحزب في صدام مع رئيس الحكومة المحلية خوان خيسوس فيڤاس المنتمي للحزب، والذي اتهم «فوكس» بـ«التحريض على الكراهية والتفريق بين سكان المدينة على أساس الدين والعرق»، لكن ما تجدر ملاحظته أيضا هو أن فيڤاس الذي يرأس حكومة سبتة ومجلسها منذ فبراير 2001، اضطر إلى التحالف مع حزب «الحركة من أجل الكرامة والمواطنة» المعروف اختصارا بـMDyC، وهو حزب مشكل أساسا من مسلمي سبتة، ويمثل حاليا رابع قوة في البرلمان المحلي بـ3 مقاعد من أصل 25، وفي دجنبر من سنة 2023 أصبحت رئيسته فاطمة حامد، المحامية والسياسية المسلمة المحجبة المولودة لأب وأم مغربين، النائبة الثانية للرئيس.

> **المغاربة كانوا يمثلون كنزا ثمينا بالنسبة لسبتة على مستوى آخر، فالسياحة هناك كانت تعتمد عليهم بشكل كبير جدا، مع ما يرافق جولاتهم من مشتريات أصبح دخولها الآن إلى المغرب مستحيلا أو يكاد، بسبب الإجراءات الجمركية المشددة على الجانب المغربي منذ سنة 2022**

معركة الهوية تبدأ من الاسم

حزب آخر مكون أساسا من السكان المسلمين مُمَثَّلٌ في البرلمان المحلي بعضوين، خلق الحدث مؤخرا، وتحديدا في فبراير 2025، وهو حزب Ceuta Ya (سبتة الآن)، الذي يقوده منذ 2021 السياسي المغربي الأصل محمد مصطفى، وذلك عندما أعلن عن مبادرة تشريعية تُمكن مسلمي سبتة من استعادة أسمائهم العائلية، التي تعود في معظمها إلى عائلات وقبائل ومناطق من شمال المغرب، بعدما أجبروا على تغييرها منذ الثمانينات.

ولفهم الأمر جيدا، نعود إلى الإجراء الذي اعتمدته الحكومة الإسبانية منذ أكثر من 4 عقود، في ما عُرف بـ«التجنيس الإداري»، الذي مكن مسلمي سبتة من أصول عربية وأمازيغية، المتحدرين بالأساس من عائلات مغربية، من الحصول على الجنسية الإسبانية بشرط تغيير أسمائهم العائلة التي وُلدوا بها إلى اسم ثلاثي مكون من الاسم الشخصي واسم الأب واسم الجد، في محاولة لفصل السبتيين عن جذورهم المغربية، لذلك نجد أن الاسم الكامل لزعيمة حزب MDyC هو «فاطمة حامد حسين»، واسم رئيس حزب Ceuta Ya هو «محمد مصطفى أحمد».

حي "بريتسيبي ألفونسو" الذي يقطنه مغاربة سبتة المحتلة

حزب Ceuta Ya اليساري، تحالف مع حزب آخر ممثل في البرلمان الإسباني، وهو حزب «بوديموس» الذي يُمثل جُزءا من تحالف «سومار» حليف حزب رئيس الوزراء بيدرو سانشيز، الحزب الاشتراكي العمالي، في الأغلبية، وذلك لتقديم مُقترح تشريعي من أجل تعديل قانون الأحوال المدنية الإسباني بما يُسهل استعادة الألقاب العائلية الأصلية لمواطني سبتة دون عقبات بيروقراطية، ومطالبة الدولة الإسبانية بالاعتذار عن هذا «الظلم التاريخي».

ويسعى مسلمو سبتة منذ سنوات إلى وقف هذا النهج التمييزي، ونجحوا، في 2016، في دفع البرلمان المحلي إلى التصويت بالإجماع على مقترح موجه للحكومة المركزية، لمطالبتها بتغيير قانون الأحوال الشخصية للغرض نفسه، مستندين إلى المادة 50 من القانون المدني الإسباني الصادر سنة 2011 التي تعترف بحق كل شخص في الاحتفاظ باسمه ولقبه الأصليين، وقال محمد مصطفى تعليقا على ذلك «حقوق الإنسان تشمل أيضًا حق الأفراد في الاحتفاظ بهويتهم، والألقاب جزء أساسي من تلك الهوية». ومن الأمور المثيرة للانتباه أن أعضاء حزب Ceuta Ya، عند لقائهم الأمينة العامة لـ«بوديموس»، إيُوني بيلارا، لتنسيق المقترح، أهدوها تذكارا يمثل «باب فاس»، وهي بوابة تاريخية تشكل جزءا من الأسوار المرينية العتيقة، يعود تاريخ إنشائها إلى القرن الرابع عشر، بناها السلطان أبو سعيد عثمان بن يعقوب المريني عندما كانت المدينة تحت الحكم المغربي، وهو الأمر الذي يحمل دلالات واضحة على تشبث مسلمي سبتة بأصولهم المغربية.

> **ومن الأمور المثيرة للانتباه أن أعضاء حزب Ceuta Ya، عند لقائهم الأمينة العامة لـ«بوديموس»، إيُوني بيلارا، لتنسيق المقترح، أهدوها تذكارا يمثل «باب فاس»، وهي بوابة تاريخية تشكل جزءا من الأسوار المرينية العتيقة، يعود تاريخ إنشائها إلى القرن الرابع عشر، بناها السلطان أبو سعيد عثمان بن يعقوب المريني عندما كانت المدينة تحت الحكم المغربي**

عيد سبتة.. عيد المغرب

ارتباط أهالي سبتة بالمغرب أصبح في السنوات الأخيرة أكثر وضوحا، وهو ما يبرز من خلال التفاعل مع قرار الملك محمد السادس دعوة المواطنين المغاربة إلى الامتناع عن نحر أضحية عيد الأضحى هذه السنة، وهي خطوة لها ارتباط بشأن داخلي اقتصادي صرف، مُرتبط بتراجع رؤوس المواشي وارتفاع أثمنتها في الأسواق بسبب توالي سنوات الجفاف، وهذا السياق كان موضحا في الرسالة التي تولى قراءها وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أحمد التوفيق، لذلك، فإن قرار مسلمي سبتة الامتثال لدعوة العاهل المغربي كانت مثيرة للاهتمام، على اعتبار أن الأمر يتعلق بمدينة تقع تحت «سيادة» بلد آخر.

بالرجوع إلى ما أعلنته جمعية ACOHA، نجد أنها قررت اتباع خطوات المغرب على أساس أن الأمر يتعلق بـ«التزام ديني»، مبررة أن مسلمي المدينة سيُكررون ما فعلوه في 1981 و1996 حين قرر الملك الحسن الثاني وقف شعيرة نحر الأضحية، موردة «في سبتة المسلمون يدركون الواقع وسيتبعون القرار كما في السابق».

في توضيحات الجمعية المنشورة عبر صحيفة El Pueblo de ceuta، نقرأ بعض الفقرات المثيرة للاهتمام، والتي تُبين الارتباط الديني والثقافي بين أهالي سبتة والمغرب، وفي إحداها تنفي وجود «جدل» بهذا الشأن، موردة «القضية لا تتعلق بوجود أو عدم وجود ماشية في إسبانيا، بل ترتبط بالالتزام الديني، ينبغي أن يتبع المسلمون القرار الجماعي».

وبالنسبة لجمعية مستهلكي الحلال، فإن القرار داخل سبتة «مُوحد»، إذ أوردت «من خلال التقارير التي تلقيناها، لا يوجد أي خلاف حول هذا القرار، هناك إجماع على أن المسلمين في سبتة يجب أن يتضامنوا مع المغرب، في النهاية، الأضحية ليست فرضًا، بل يمكن أن يرمز ذبح خروف واحد لتضحية مجتمع كامل أو حتى بلد بأكمله».

موقف جمعية ACOHA التي تمثل مسلمي سبتة، يتجاوز موضوع أضاحي عيد الأضحى ليطرح بوضوح مسألة الولاء الديني للمغرب، ممثلا في مؤسسة «إمارة المؤمنين» التي يوجد الملك نفسه على رأسها بمقتضى الدستور المغربي، إذ نجدها ترفض أن تتبع دولا أخرى مثل المملكة العربية السعودية، مورِدة «من غير المنطقي اتباع بلد يبعد عنا بـ 6000 كيلومتر بينما هناك بلد مسلم على الحدود مباشرة، المغرب بلد مستقر وآمن، ولا يوجد سبب يدعو إلى تغيير هذا النهج».

في موضع آخر تذكر الجمعية بأنه «يجب أن لا ننسى أن المساجد والمراكز الإسلامية في سبتة تُدار من قبل المغرب، وهناك أكثر من 120 موظفا يتقاضون رواتبهم من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، إضافة إلى الدعم المستمر للمراكز الدينية، لذلك، المسلمون في سبتة اعتادوا اتباع المغرب في تحديد المناسبات الدينية، مثل بداية ونهاية رمضان وعيد الأضحى، ولا يوجد سبب لتغيير هذه العادة الآن، لكن بالطبع، كل شخص حر في اتخاذ قراره داخل منزله».

حكم ذاتي وعبء اقتصادي

في سنة 1995، وأمام عودة مطالب المغرب لاستعادة السيادة على سبتة ومليلية، وبروز نزعات انفصالية داخل المدينتين، قررت إسبانيا إنهاء وضع غير طبيعي عاشته سبتة ومليلية طويلا، من خلال تنزيل نظام إداري جديد لم تُطبقه من قبل على أي من مدنها، إذ قررت فصلهما عن منطقتي مالقا وقادش تواليا، ومنحهما وضع المدينتين المتمتعتين بالحكم الذاتي، وهي الخطوة التي أعطت أهالي الثغرين صلاحيات واسعة لإدارة شؤونهم الداخلية، مع الإبقاء على سيطرة إسبانيا على مجالات الدفاع والأمن والعلاقات الخارجية.

كان ذلك بمثابة اعتراف إسباني بحالة التمايز بين سبتة ومليلية، وبين شبه الجزيرة الإيبيرية، لكنها تعاملت مع هذا التمايز بحذر شديد، إذ لم تمنحهما صفة «إقليم» بوصفهما مدينتين، وأصبح مجلسهما المحلي مرادفا أقل جدة للبرلمان الإقليمي، ومع ذلك فقد منحتهما سلطة إدارة العديد من المجالات التي تتولاها الأقاليم، مثل التعليم والصحة والتعمير والإسكان، وهو ما جعل وضعهما الإداري نظاما استثنائيا، الغرض الأساس منه هو الإبقاء عليهما «إسبانيتين»، مع تفادي أي مطالب مُستقبلية بالانفصال.

وإذا كانت مدريد قد حاولت، عبر الحكم الذاتي، التخفيف من حدة التباين بين ثُغري سبتة ومليلية وبين حدودها الطبيعية في شبه الجزيرة الإيبيرية، فإن الأمر بالنسبة للعديد من الإسبان لا يستحق كل هذا العناء، على اعتبار أن المدينتين تصبحان مع مرور الزمن عبئا اقتصاديا واجتماعيا أكبر على إسبانيا، بالإضافة إلى استمرار ارتباط أهلها دينيا وثقافيا وتاريخيا بالمغرب.

في 2012، أثار صحافي إسباني، يُدعى أوراثيو بيتشاندي، الجدل عندما اقترح، من خلال مقال نشرته صحيفة «غاليسيا كونفدنثيال» الإقليمية، الصادرة من منطقة ذات نزعة انفصالية، «بيع سبتة ومليلية» للمغرب في ظل الأزمة الاقتصادية التي كانت تعيشها إسبانيا آنذاك، معتبرا ذلك السبيل لتقليص العجز المالي والحد من تدهور أوضاع العاملين، والبديل المناسبة لتفكيك النظامين الصحي والتعليمي.

المثير في المقال أن الكاتب يُقر بأن المدينتين في الأصل مغربيتان، إذ يقول في إحدى الفقرات «بينما ينتظر الجميع انهيار إسبانيا اقتصاديا، يتقدم البعض بأفكار لإنقاذ الوضع، وأنا لست أقل منهم جرأة، لذا أقترح بيع سبتة ومليلية للمغاربة، إنها صفقة مثالية: نبيع لشخص شيئًا هو في الأصل ملكٌ له»، ويضيف «صحيح أن إسبانيا تقول إن سبتة ومليلية كانتا تابعتين لها قبل وجود المغرب كدولة مستقلة، لكن، هذا هو الحال مع معظم الدول الإفريقية، فقد نشأت بعد أن أنهينا استعمارها، وهكذا يكون المنطق الاستعماري دائمًا، مليئا بالنفاق». وفي إشارة إلى التكلفة الاقتصادية التي تتحملها مدريد جراء الاستمرار في ضم المدينتين، اعتبر بيتشاندي أنه «يجب تنفيذ الصفقة بسرعة، قبل أن يدرك المغاربة أن كل ما نملكه للدفاع عن هاتين المستعمرتين هو عصي وحجارة، وأننا حتى لا نملك الحافز الكافي للدفاع عنهما، علينا أن نأخذ الشيك، وعند الفجر، ومع ريح غربية خفيفة، نُنزل العلم الإسباني وننسحبُ بشرف، كما قال فيديريكو تريو (وزير الدفاع الإسباني الأسبق)».

ومع ذلك، فإن ردود الفعل التي خلفها مقال الكاتب الغاليسي، كانت أقل بكثير من العاصفة التي طالت ماريا أنطونيا تروخيو، الوجه البارز في الحزب الاشتراكي العمالي، ووزيرة الإسكان ضمن حكومة خوسي لويس رودريغيث ثاباتيرو خلال الفترة ما بين أبريل 2004 ويوليوز 2007، والتي اعتبرت، خلال مشاركتها في منتدى حول العلاقات المغربية الإسبانية، نظمتها جامعة عبد المالك السعدي بتطوان في شتنبر من سنة 2022، أن قضية سبتة ومليلية «من مخلفات الماضي» بين المغرب وإسبانيا، وأن مطالب الرباط باستعادة السيادة عليهما «لديها ما يبررها».

تصريحات تروخيو، أتت بعد يوم واحد من مشاركة رئيس الوزراء الأسبق، ثباتيرو، في الجلسة الأولى للمنتدى بمارتيل، وفي وقت كانت فيه لا تزال تتحمل مهاما رسمية، إذ كانت مستشارة لشؤون التعليم بالسفارة الإسبانية بالرباط، لذلك، فإن كلامها كان له وقع كبير، خصوصا عندما تحدثت عن أن استمرار سيطرة إسبانيا على سبتة ومليلية والجزر المتوسطية قبالة السواحل المغربية الشمالية، يمثل «إهانة للوحدة الترابية للمغرب».

وأوردت تروخيو أن هذا الوضع «من بقايا الماضي التي تتعارض مع الاستقلال الاقتصادي والسياسي للمغرب ومع العلاقات الجيدة بين البلدين»، وتابعت أن سبتة ومليلية «كانتا عربيتين لفترة أطول من كونهما مسيحيتين»، كما عبرت عن اقتناعها بأن مطالبة المغرب باسترجاعهما «لها ما يبررها»، داعية إلى «الرجوع إلى الحقائق التاريخية، مع استحضار الحكمة»، وإلى ضرورة المضي نحو «حل سياسي» لهذا الملف.

كلام تروخيو، حرك ضدها ردود فعل غاضبها، أولها من الحكومة المحلية لسبتة التي يرأسها خوان فيفاس، والتي وصفت الأمر بأنه «خيانة مؤسسية غير مقبولة»، معتبرة أنها تندرج في خانة «عدم الولاء» لإسبانيا، وأضافت أن «السيادة الإسبانية على سبتة ومليلية وانتماءهما لإسبانيا ليسا قابلين للتشكيك أو المناقشة»، موردة أن الأمر ينطوي على «عدم احترام للمدينتين الإسبانيتين»، وأن مثل تلك التصريحات ما كان يجب أن تصدر عن وزيرة سابقة في الحكومة الإسبانية.

اقتراحُ السيادة المشتركة

إذا كان الإجماع على انتماء سبتة ومليلة إلى إسبانيا، غير حاصل سواء داخل المدينتين أو خارج خارج نطاقهما، وفي الوقت نفسه يبدو تنازل مدريد عنهما لصالح المغرب أمرا مستبعدا حاليا، فإن ذلك قد يكون الأمر الذي دفع أصواتا، تتحدث داخل الغرف المغلقة في الغالب، إلى طرح موضوع «السيادة المشتركة» كحل وسط يُمَكِّن المُغرين من وضع خاص يُعيدهما إلى المغرب دون أن ينتزعهما من إسبانيا، وفي الوقت نفسه يُنهي أزمتهما الاقتصادية المتفاقمة.

هذا الأمر يجد بعض العوامل الداعمة له على الضفتين، فنظام السيادة المشتركة ليس غريبا على إسبانيا، التي تعتمده في جزيرة «فياسنت» الحدودية، بشراكة مع فرنسا، وذلك منذ 1659 بناء على معاهدة «البرانس»، وبموجبها تكون مدريد صاحبة السيادة على الجزيرة خلال الفترة ما بين فاتح فبراير و31 يوليوز من كل سنة، في حين تنتقل السيادة إلى باريس ما بين فاتح غشت و31 يناير، لكن «السيادة المشتركة» ليست غريبة أيضا على المغرب، إذ كان هذا النهج مُتبعا

إن كان ارتباط السبتيين بتواريخ الصيام في المغرب معلومًا بحكم الأمر الواقع، فإن العديد من الجهات هناك تدعو لاتباع هذا النهج رسميا، على غرار الهيئة الصوفية «الطريقة العلوية الجَوزية» الموجودة في سبتة والمسجلة ضمن الهيئات الدينية لوزارة العدل الإسبانية

مواطنون مغاربة يضيفون وصف «سبتة المحتلة» على لوحة إرشادية قرب المدينة المحتلة

في منطقة «طنجة الدولية»، ما بين 1923 و1956، وحينها كان المغرب، رغم خضوعه للحماية الفرنسية والإسبانية، ممثلا في بعض مؤسسات المدينة، مثل المجلس المحلي، وكانت إسبانيا واحدة من بين 9 دول تمثل أطراف النظام الدولي هناك، إلى جانب فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والبرتغال وهولندا وبلجيكا والسويد.

وفي يناير من سنة 2008، نشرت صحيفة El Imparcial خبرا مثيرا، مفاده أن رئيس الوزراء الإسباني حينها، خوسي لويس رودريغيث ثباتيرو، عرض على الملك محمد السادس التفاوض على السيادة المشتركة لسبتة ومليلية، في حال ما تمكن، رفقة الحزب العمالي الاشتراكي، من الظفر بالانتخابات البرلمانية المقررة بعد ذلك بشهرين، موردة أن هذا المقترح كان مُضَمَّنًا في الرسالة التي وجهها للعاهل المغربي، والتي لم يتم الكشف رسميا عن مضمونها، كما ادعت الصحيفة الاسبانية أن ذلك كان من أسباب التعجيل بعودة السفير المغربي عمر عزيمان إلى مدريد، بعد أزمة زيارة الملك خوان كارلوس الأول والملك صوفيا إلى المدينتين في نونبر 2007.

الصحيفة التي نشرت هذا الخبر، ليست ذائعة الصيت، لكنها أحدثت رجة بالنظر لخلفياتها، فمؤسسها الذي يرأس مجلسها الإداري إلى غاية الآن ليس سوى لويس ماريا أنسون، عضو الأكاديمية الملكية الإسبانية، الذي ترأس وكالة الأنباء EFE خلال الفترة ما بين 1976 و1983، و أدار صحيفة ABC واسعة الانتشار ما بين 1983 و1997 قبل أن يؤسس صحيفة «لاراثون» سنة 1998، إلا أنه على المستوى الرسمي كذبت كل من مدريد والرباط هذا الخبر.

والثابت هو أن مسألة اقتراح الحزب الاشتراكي العمالي تحديدا، لفكرة «السيادة المشتركة» على سبتة ومليلية مع المغرب، ليست أمرا سريا، كان ذلك إلى حدود بداية الثمانينات، عندما كان الحزب يعتبر المدينتين مستعمرتين إسبانيتين ويدعو للتفاوض بشأنهما مع الرباط، إلى غاية تغيير خطابه سنة 1982 حين وصل الاشتراكيون إلى السلطة لأول مرة في عهد إسبانيا الديمقراطية، وتعيين فيليبي غونزاليس رئيسا للوزراء.

موضوع السيادة المشتركة عاد ليُطرح مجددا في غشت من سنة 2024، حين أورد فيرناندو كوشو بيريث، الأستاذ بجامعة مدريد المستقلة، الذي يصف نفسه من خلال سيرته الذاتية أيضا بمحلل الشؤون الاستخباراتية، أنه اطلع على تقارير تفيد بوجود اتفاق بين المغرب وإسبانيا على تطبيق نظام السيادة المشتركة في سبتة ومليلية خلال الفترة ما بين 2030 و2032، وأورد، في تصريحات عبر إذاعة «كادينا سير»، أتبعها بحوار مع صحيفة «الفارو» الصادرة من مليلية، أن هذه الخطوة ستتم بتنسيق مع الاتحاد الأوروبي وبدعم من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

كوشو بيريز، الذي تتم الاستعانة بتحليلاته في وسائل الإعلام العمومية والخاصة الإسبانية، بما في ذلك شبكة الإذاعة والتلفزة الإسبانية RTE، اعتبر أن الأمر لا زال سيخضع للتفاوض بين البلدين، لكنه يجد سنده في

طرف حلفائها في حال وقوع هجوم عليهما، لأن «الجهة التي تقود حلف الناتو، أي الولايات المتحدة الأمريكية، ترى في المغرب حليفها المفضل».

موضوع التقارب بين إسبانيا والمغرب، خصوصا على المستوى العسكري، يثير قلقا متزايدا في إسبانيا، خصوصا في الأوساط اليمينية التقليدية واليمينية المتشددة، لدرجة أن رئيس الوزراء السابق، خوسي ماريا أثنار، الذي وقف وراء أزمة جزيرة ليلى قبل 23 عاما، والذي جعل بلاده طرفا في التحالف الدولي الذي غزا العراق في 2003 بقيادة أمريكية، صرح في أبريل من سنة 2023 بأن صفقات التسلح التي تبرمها الرباط مع واشنطن «ساهمت في تقليص فارق القوى مع إسبانيا».

أثنار، وخلال مشاركته في لقاء حول العلاقات الإيبيرية الأمريكية نظمته مؤسسة التحليل والدراسات الاجتماعية الإسبانية FAES بمدريد، بدا مُقتنعا بأن إسبانيا فقدت مكانتها لدى أمريكا، معتبرا أن أبرز مؤشر على ذلك، هو التحالف القائم حاليا بين الرباط وواشنطن، هذه الأخيرة التي صارت تورد له أسلحة ومعدات عسكرية نوعيا مثل صواريخ HIMARS وأنظمة ATACMS، محملا مسؤولية ذلك لحكومة بيدرو سانشيز ول«الفوضى الداخلية» في إسبانيا.

هذا المعطى، ينضاف إلى معطى آخر، وهو أن حلف «الناتو» لا يغطي مدينتي سبتة ومليلية رغم أن إسبانيا جزء منه، ما يعني أن الجيش الإسباني، نظريا، سيكون لوحده في مواجهة الجيش المغربي في حال حدوث أي صدام عسكري حول ما تسميها مدريد «الأراضي الإسبانية في شمال إفريقيا»، لذلك، فإن أدميرال البحرية الإسبانية المتقاعد، خوان رودريغيث غارات، وعند مروره عبر إذاعة «كادينا كوبي» في مارس الماضي، دعا إلى إنشاء «جيش أوروبي موحد» لحماية المدينتين أمام «التهديدات المغربية» المفترضة.

والثابت، أن العلاقات الاستراتيجية بين المغرب والولايات المتحدة، صارت هاجسا لدى الإسبان بخصوص مستقبل سبتة، لدرجة أن صحيفة «إل إسبانيول»، في 23 فبراير الماضي، تحدثت، استنادا إلى قراءة «خبراء أمنيين» عن احتمال تنظيم المغرب لـ«مسيرة خضراء» هذه المرة في اتجاه المدينتين الشماليتين، بدعم أمريكي، بل توقعت أن يوقع ترامب، العائد قبل أشهر قليلة للبيت الأبيض، مرسوما رئاسيا تعترف بموجبه واشنطن بالسيادة المغربية على الثغرين، مثلما حصل مع الصحراء أواخر سنة 2020.

ورغم ذلك، فإن الحكومة الإسبانية تصر على إبقاء هذه المخاوف في إطار قراءات وسائل الإعلام وصُبالغات السياسيين والعسكريين اليمينيين الذين لا تجمعهم حالة وئام مع حكومة سانشيز اليسارية، لذلك عجل وزير الخارجية، ألباريس، في حوار مع قناة «تيلي سينكو»، إلى التأكيد على أن سبتة ومليلية «إسبانيتان وتنتميان للسيادة الإسبانية بشكل لا جدال فيه»، رغم تشديده أيضا على أن «المغرب بلد صديق وشريك استراتيجي»، وأن الولايات المتحدة الأمريكية «كانت دائمًا الحليف الطبيعي لجميع الأوروبيين».

بين سبتة وجبل طارق

تشبث إسبانيا بسبتة، قد يكون له أهداف أخرى جيواستراتيجية، إذ لا يمكن فصلها عن قضية جبل طارق، الصخرة التي توجد في أقصى جنوب إسبانيا، التابعة للتاج البريطاني

كون المغرب «أصبح حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة»، وقد تنتج عنه اتفاقيات خاصة بين الاتحاد الأوروبي والرباط، على غرار ما هو معمول به مع أندورا وتركيا، إلا أن هذه التصريحات اعتبرتها مصادر حكومية مغربية تحدثت في حينه لـ«الصحيفة» بأنها «مجرد قراءات بعيدة عن الواقع، وغير مطروح على طاولة النقاش بين البلدين».

المغرب لن يستسلم

إن كانت فكرة السيادة المشتركة لا تحظى بالترحيب الرسمي، بشكل علني على الأقل، سواء في الرباط أو في مدريد، فإن أوساطًا إسبانية ترى أن الرغبة المغربية في استعادة المدينتين لن تخمد، ففي سنة 2023، أعاد الجنرال المتقاعد في الجيش الإسباني خوان كارلوس دومينغو غيرا، طرح هذا الأمر، إذ بعد سنتين من صدور كتابه «سبتة عند مفترق الطرق» سنة 2021، سيُصدر كتابا جديدا باسم «الجنود»، يشير فيه بوضوح إلى أن الخطر العسكري الذي يهدد إسبانيا «والقادم من الجنوب».

الجنرال غيرا، يرى أن المغرب محكوم بدوافع «قومية» ومتشبث بطموح تأسيس «المغرب الكبير»، لذلك، بالنسبة إليه، فإنها «مسألة وقت فقط، قبل أن يحاول استعادة سبتة ومليلية، الأمر الذي نجح معه في الصحراء»، ويضيف العسكري الذي سبق له العمل مع حلف «الناتو»، أن المدينتين غير محميتين بشكل جيد من طرف إسبانيا، بسبب خلل في النظامين الأمني والدفاعي»، مع تشكيكه في إمكانية التضامن معها من

والممتعة بالحكم الذاتي، فهذه المنطقة التي ضمتها المملكة المتحدة منذ القرن الثامن عشر، سببت خللا في السيادة الإسبانية وفي الترسيم الطبيعي لحدودها البحرية، مماثلا لذاك الذي تسببت فيه مدريد للمغرب باحتلالها مدينة سبتة.

وإذا كانت الحكومات الإسبانية المتعاقبة قد عملت جاهدة على فصل الملفين، فإن الأمر ليس كذلك بالضرورة على أرض الواقع، سواء بالنسبة للرأي العام الإسباني، أو المنظور المغربي الرسمي، ولنَعُد مثلا إلى مقال الصحافي الإسباني هوراثيو بيتشاندي الذي اقترح فيه بيع سبتة ومليلية للمغرب سنة 2012، إذ سنقرأ ما يلي: «أنا متأكد أن المغاربة سيقبلون بذلك، إذا عرض ديفيد كاميرون (رئيس الوزراء البريطاني حينها) الآن، على (ماريانو) راخوي (رئيس الوزراء الإسباني حينها) بيع جبل طارق، فإن الأخير سيقول نعم، وسيعطيه كل ذهب بنك إسبانيا».

وارتباط مشكلة جبل طارق بسبتة ومليلية، قد تعني أيضا ارتباط الحل بين الملفين، وهذا ما سبق أن كشف عنه أنخيل مانويل بايستيروس غارسيا، السفير والدبلوماسي الإسباني الذي ترأس المجلس الأعلى للشؤون الخارجية سابقا، والذي كان الموفد الأول والوحيد للصحراء بعد خروج إسبانيا منها، إذ في 2013 أجرى حوارا مع صحيفة «إلفارو» في نسختها الصادرة من سبتة، قال فيه إن الإسبان سيُسلمون المدينتين للمغرب مباشرة بعد تسلمهم جبل طارق من بريطانيا، مضيفا أن «الدول الكبرى لن تسمح لإسبانيا بمراقبة ضفتي مضيق جبل طارق الاستراتيجي».

والحقيقة، أن هذا الربط ليس جديدا ولا سِرِّيا، فالجانب المغربي، وعلى المستوى الرسمي، يستحضر ذلك، إذ في 2013 رفعت لندن السرية عن مراسلة كانت تحتفظ بها وزارة الخارجية، الموجودة حاليا بالمتحف الوطني البريطاني، وتتضمن كلاما على لسان الملك خوان كارلوس الأول يعود لسنة 1982، إذ يقول إن الملك الحسن الثاني أخبره بأنه في حال استعادة إسبانيا جبل طارق، فإن المغرب في المقابل سيُحرك مطالبه بخصوص استعادة السيادة على سبتة ومليلية، ويضيف العاهل الإسباني أنه أخذ هذه «التهديدات» على محمل الجد.

ولم يكن الملك الحسن الثاني يستحضر هذا الربط في المراسلات السرية أو اللقاءات الثنائية فقط، بل أيضا علنا في تصريحاته أمام الصحافيين والاجتماعات التي تتم تغطيتها إعلاميا، مثلما حدث سنة 1974 خلال لقائه بمجموعة من رجال الأعمال بمن فيهم البريطانيون، إذ أورد: «أتمنى أن تكون مطالب الإسبان قوية جدا، لأنهم سيُعيدون لنا سبتة ومليلية إذا ما سلمهم البريطانيون جبل طارق»، وهو ما أعاد تأكيده في تصريح آخر سنة 1987 قبل زيارة رسمية لإسبانيا حين أورد أن الإسبان «بطالبون بجبل طارق لأنه توجد ضمن أراضي إسبانيا»، وفي المقابل، فإن المغرب «سيستمر في المطالبة بسبتة ومليلية لأنها ضمن الأراضي المغربية».

وبين الملف الكثير من نقط التشابه، إذ إن منطقة جبل طارق الصغيرة البالغة مساحتها 6,8 كيلومترات توجد خارج الجغرافيا الطبيعية للجزيرة البريطانية، وتصنف من «أقاليم ما وراء البحار»، شأنها شأن سبتة ومليلية الأكبر منها مساحة، بـ18,5 و12,3 كيلومترات توالبا، وكلاهما توجدان خارج شبه الجزيرة الإيبيرية، والتركيبة السكانية للصخرة الخاضعة للتاج البريطاني يتصدرها الإسبان

موضوع السيادة المشتركة عاد ليُطرح مجددا في غشت من سنة 2024، حين أورد فيرناندو كوشو بيريث، الأستاذ بجامعة مدريد المستقلة، الذي يصف نفسه من خلال سيرته الذاتية أيضا بمحلل الشؤون الاستخباراتية، أنه اطلع على تقارير تفيد بوجود اتفاق بين المغرب وإسبانيا على تطبيق نظام السيادة المشتركة في سبتة ومليلية خلال الفترة ما بين 2030 و2032

الأندلسيون، كما أن المسيحية الكاثوليكية المنتشرة في إسبانيا هي مذهب 78 في المائة من السكان، مقابل نحو 7 في المائة يعتنقون البروتيستانية، الأكثر انتشارا في بريطانيا، وهو ما يُذكرنا بأن حوالي نصف سكان الثغرين الموجودين شمال المغرب مسلمون، وهي النسبة الأعلى في كل «المدن الإسبانية»، وفق المعطيات الرسمية.

صورة لجبل طارق الذي يوجد تحت الحكم البريطاني وتطالب به إسبانيا

لكن هناك وجة اختلاف رئيسيًا، يجعل المطالب الإسبانية بخصوص جبل طارق أقل «مشروعية»، فإذا كانت المملكة المتحدة قد ضمت هذا الإقليم بشكل نهائي بموجب معاهدة أوتريخت لسنة 1713، التي مهدت لإنهاء حرب خلافة العرش الإسباني، فإن الحكومة البريطانية مكنت، رغم ذلك، سكان جبل طارق، من إجراء استفتاء لتقرير مصيرهم مرتين، الأول سنة 1967، وشارك فيه نحو 96 في المائة من السكان، وانتهى بحصول خيار «البقاء تحت السيادة البريطانية مع الحصول على الحكم الذاتي» على تأييد 99,64 في المائة من المصوتين، أمام خيار «الانضمام إلى إسبانيا»، والذي أفضى إلى اعتماد دستور جبل طارق سنة 1969، العام الذي قررت فيه إسبانيا إغلاق الحدود البرية مع هذه المنطقة إلى غاية 1985.

أما الاستفتاء الثاني فكان سنة 2002 بعد مسار تفاوضي طويل في التسعينات بين مدريد ولندن، والذي طُرحت خلاله مسألة السيادة المشتركة، وهو ما دفع البريطانيين إلى عرض الفقرة على السكان الذين شارك نحو 88 في المائة منهم في التصويت، لكن خيار «رفض السيادة المشتركة مع إسبانيا والبقاء تحت سيادة التاج البريطاني فقط» حصل على أكثر من 98 في المائة من الأصوات، مقابل 1,03 في المائة لخيار قبول السيادة المشتركة.

وفي المقابل، فإن خيار الاستفتاء في سبتة ومليلية لم يُطرح على أهالي المدينتين نهائيا، لأن مدريد ترفض ذلك، وتعتبر أن ملفهما «مختلف» عن قضية جبل طارق وحتى عن قضية الصحراء، لكنها قد تجد نفسها مضطرة إلى ذلك، خصوصا إذا ما تحولت المدينتان إلى عبء اقتصادي واجتماعي متزايد عليها، أو إذا ما وجدت الرباط دعما دوليا قويا في طريقها نحو وضع هذا الملف أمام اللجنة الرابعة بالأمم المتحدة.

> **تشبث إسبانيا بسبتة، قد يكون له أهداف أخرى جيواستراتيجية، إذ لا يمكن فصلها عن قضية جبل طارق، الصخرة التي توجد في أقصى جنوب إسبانيا، التابعة للتاج البريطاني والممتعة بالحكم الذاتي، فهذه المنطقة التي ضمتها المملكة المتحدة منذ القرن الثامن عشر، سببت خللا في السيادة الإسبانية وفي الترسيم الطبيعي لحدودها البحرية، مماثلا لذاك الذي تسببت فيه مدريد للمغرب باحتلالها مدينة سبتة**

إلى اليوم.. ولاء مسلمي سبتة الديني لـ«أمير المؤمنين» الملك محمد السادس

ووزارة الأوقـــاف والشـــؤون الإسـلامية المغربيـة مازالـــت تتكلف بتدبيـر مساجـد سبـــتة وتدفع رواتـب أئمتـها

حضور المغرب «الرسمي» في مجال تدبير الشأن الديني بسبتة ليس خافيا عن السلطات الإسبانية، كما أن الرباط لا تُصنفه تحت بند السرية، ففي نونبر من سنة 2018، كشف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أحمد التوفيق، في حوار مع وكالة الأنباء الرسمية الإسبانية EFE، أن المغرب يتكفل بجميع مصاريف مساجد مدينة سبتة وعددها 17، بالإضافة إلى نفقات 34 مسجدا من أصل 42 في مدينة مليلية، وأوضح أن المغرب يتولى دفع رواتب 95 موظفا دينيا في سبتة و58 في مليلية، مبرزا أن أئمة المدينتين يتقاضون 6000 درهم شهريا، في حين يتقاضى الخطباء 3000 درهم ويُعوض المؤذنون بـ500 درهم.

> **المغرب يتكفل بجميع مصاريف مساجد مدينة سبتة وعددها 17، بالإضافة إلى نفقات 34 مسجدا من أصل 42 في مدينة مليلية، وأوضح أن المغرب يتولى دفع رواتب 95 موظفا دينيا في سبتة و58 في مليلية ، مبرزا أن أئمة المدينتين يتقاضون 6000 درهم شهريا، في حين يتقاضى الخطباء 3000 درهم ويُعوض المؤذنون بـ500 درهم.**

الأمر إذا يتعلق بحضور مغربي صريح في مجال تنظيم الشأن الديني الإسلامي في سبتة، له ملامح مباشر على مجتمع المدينة وعلى ثقافتها، وهو ما برز هذا العام عندما أعلن المغرب يوم الأحد الموافق 2J مارس 2025 أول أيام شهر رمضان 1445 هجرية، لعدم ثبوت رؤية الهلال، وهو اليوم الذي اختاره معظم مسلمي المدينة لبدء صيامهم، رغم أن معظم دول العالم بدأت صيامها يوم فاتح مارس، بما في ذلك المفوضية الإسلامية في مدريد، التي تحدد تواريخ بدء الصيام بالنسبة للمسلمين هناك.

وإن كان ارتباط السبتيين بتواريخ الصيام في المغرب معلومًا بحكم الأمر الواقع، فإن العديد من الجهات هناك تدعو لاتباع هذا النهج رسميا، على غرار الهيئة الصوفية «الطريقة العلوية الجَوزية» الموجودة في سبتة والمسجلة ضمن الهيئات الدينية لوزارة العدل الإسبانية، والتي حثت، سنة 2020، إلى اعتماد الرؤية الذاتية للهلال مستقبلا، عبر لجنة مختصة من مختلف الهيئات الممثلة لمسلمي إسبانيا، لكنها دعت، قبل ذلك، في مقترح موجه إلى اللجنة الإسلامية الإسبانية، إلى إعلان بداية ونهاية الصوم وفق ما يعلنه المغرب وليس وفق ما تعلنه المملكة العربية السعودية.

هذا الواقع، لا تعرفه الحكومة الإسبانية فحسب، بل حتى اليمين المتطرف، وخصوصا حزب «فوكس» الذي طالب، في 2021، عبر فريقه في البرلمان المحلي لسبتة، بمنع جميع أئمة المساجد الموزعين على مساجد المدينة، الذين يتقاضون رواتبهم من طرف الحكومة المغربية، من القيام بمهامهم باعتبارهم «يخدمون مصالح دولة أخرى»، موردا أن ذلك يمثل «ضربا في السيادة الإسبانية»، وأضاف الحزب عبر موقعه الرسمي أن ذلك ينطوي على «خطر كبير، يتمثل في نشر رسائل وتوجيهات الملك محمد السادس بشكل ممنهج واستراتيجي»، معتبرا أن هذا الأمر قد يمهد للمطالبة بفصل سبتة عن إسبانيا وضمها للمغرب.

حاوره: حمزة المتيوي

الإعلامي والكاتب المتخصص في الشأن الإسباني والعلاقات المغربية – الإسبانية، نبيل دريوش لـ «الصحيفة»:

الملك خوان كارلوس كان مقتنعا بضرورة التخلص من ملف سبتة ومليلية.. ودعمُ عَودتهما لسيادة المغرب من الطابوهات في إسبانيا بسبب الدولة العميقة

نبيل دريوش
كاتب متخصص في العلاقات المغربية الإسبانية

● ملف النزاع بين المغرب وإسبانيا حول مدينة سبتة مفتوح منذ 4 قرون، وكلا البلدين يرفضان الإقرار للطرف الآخر بالسيادة، هل سيستمر الأمر هكذا إلى الأبد؟ بتعبير آخر، هل البلدان «مرتاحان» في التعامل مع الوضع الحالي؟

أظن أن كلا البلدين لديهما قناعة راسخة بوجود مشكلة قائمة بينهما، متمثلة في سبتة ومليلية والجزر المتوسطية، وهي مشكلة موروثة منذ قرون خلت حيث استعصى حلها خلال الكثير من المناسبات التاريخية، مثلما أن هناك مجموعة من الأعراف غير المكتوبة التي يؤدي المس بها إلى اندلاع الأزمات الدبلوماسية بسبب هذا الملف.

ولنعترف أن هذا الملف يُمثل حساسية لدى الطرفين بحكم أنه مرتبط بموضوع حساس لدى كل الدول، وهو موضوع السيادة الوطنية، فالمغرب ظل ينهج، منذ الاستقلال، سياسة التذكير بمطالبه الترابية في المدينتين المحتلتين، ويُكَيِّفُ هذه المطالب حسب الظروف السياسية ومناخ العلاقات مع إسبانيا الذي ظل يميزه طابع المد والجزر، في الوقت الذي نجد فيه أن موضوع سبتة ومليلية بات يكتسي داخل إسبانيا في العقود الأخيرة طابع «قضية دولة»، بتعبير الخبير الإسباني ديونسيو غارثيا فلوريس.

ورغم أن إسبانيا دولة ديموقراطية منذ حوالي نصف قرن، بيد أنه يُحَرَّمُ على السياسيين الإسبان بمختلف مشاربهم الخوض في موضوع «سيادة إسبانيا» على المدينتين والجزر المتوسطية، لأنهم سيتعرضون لهجوم سياسي وإعلامي عنيف وسيقضي ذلك على مسارهم السياسي، فلم يجرُأ إلا القلة، في العقود الأخيرة، على البوح بخصوص هذا الموضوع وأطرح هنا مثال الدبلوماسي والكاتب الإسباني ماكسيمو كاخال بتأليفه كتابا مهما بعنوان: «سبتة ومليلية وأولبينثا وجبل طارق، أين تنتهي إسبانيا؟»، وهو الكاتب الذي جرّ عليه التهميش حتى داخل الحزب الاشتراكي الإسباني وتمت مهاجمته بشدة.

وأقول لك، صراحة، أن عددا من الإعلاميين والكتاب، وحتى بعض الدبلوماسيين السابقين لديهم رأي بخصوص ملف سبتة ومليلية، يدفع في اتجاه ضرورة التخلص من هذا الملف بحكم أن إسبانيا تخسر أكثر مما تربح منه، لكنهم لا يستطيعون الجهر بهذا الرأي، بل سيكون مُفاجئا للقراء أن الملك الإسباني خوان كارلوس الأول، كانت له نفس القناعة بخصوص مدينتي سبتة ومليلية، لكنه ملزم باتباع الخط الذي رسمته الدولة العميقة بإسبانيا، بحكم أن كلمة المؤسسة العسكرية تظل هي العليا، وهي المؤسسة الماسكة بهذا الملف في الحقيقة، وهي مؤسسة قوية داخل إسبانيا، وبات لها اليوم حزب سياسي مقربٌ منها يدافع عن أفكارها في الساحة السياسية، وهو حزب «فوكس» اليميني المتشدد، فاللون الأخضر الذي هو شعار الحزب لا يرمز طبعا للبيئة، بقدر ما يرمز هذا اللون للمؤسسة العسكرية، وهو نشيط في سبتة ومليلية ويُضَرِّفُ أجندة مضبوطة.

> **رغم أن إسبانيا دولة ديموقراطية منذ حوالي نصف قرن، بيد أنه يُحَرَّمُ على السياسيين الإسبان بمختلف مشاربهم الخوض في موضوع «سيادة إسبانيا» على المدينتين والجزر المتوسطية، لأنهم سيتعرضون لهجوم سياسي وإعلامي عنيف وسيقضي ذلك على مسارهم السياسي، فلم يجرُأ إلا القلة، في العقود الأخيرة، على البوح بخصوص هذا الموضوع وأطرح هنا مثال الدبلوماسي والكاتب الإسباني ماكسيمو كاخال بتأليفه كتابا مهما بعنوان: «سبتة ومليلية وأولبينثا وجبل طارق، أين تنتهي إسبانيا؟»**

من جانب آخر، لا أعتقد أن ملف سبتة ومليلية سيستمر للأبد، لقد لاحظنا اهتمام المغرب بتنمية الواجهة المتوسطية منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش، كما أن سياسة المشاريع الكبرى بالمنطقة الشمالية للمغرب، كان لها تأثير مباشر على الوضعية الاقتصادية لمدينتي سبتة ومليلية، بحكم أنهما بتنا اقتصادهما على التجارة الحرة مع السوق المغربية، وعلى التهريب الذي كان يضر باقتصاد وصورة المملكة.

أظن أن المغرب كسبَ اليوم هذا الرهان الاقتصادي في علاقةٍ بملف سبتة ومليلية، وأظن أن تغيير الوضع الاقتصادي سيكون بداية الطريق للبحث عن حلول ذكية لهذا الملف بشكل يحفظُ ماء وجه ومصالح الطرفين، فوصول البلدين إلى مستوى شراكات استراتيجية كاملة يتطلب منهما، مهما طال الزمن، التوصل إلى حل لهذا الملف، ويمكن أن نتحدث اليوم عن ذكاء مغربي في ابتكار الحلول، يجب أن يواكبه بالضرورة تخلصٌ أوساطٍ داخل إسبانيا من عُقد الماضي الاستعماري واستشراف مستقبل أفضل للعلاقات المغربية - الإسبانية، ولأكون واقعيا سأقول إن المسألة تحتاج إلى عامل مهم، هو عامل الزمن.

● الاتحاد الأوروبي يعتبر سبتة ومليلية جزءا من أراضيه، وفي المقابل هما لا تخضعان لحماية حلف شمال الأطلسي «الناتو»، هل يُمكن تفسير هذا التباين بأن إسبانيا لم تستطع إقناع المجتمع الدولي بسيادتها على المدينتين؟

أعتقد أننا بصدد الحديث عن مسألتين مختلفتين رغم أن هناك صلة غير مباشرة بينهما سأعمل على توضيحها، لكن قبل ذلك سأعود قليلا إلى التاريخ، يجب أن نضع في الحسبان أن إسبانيا بقيادة الجنرال فرانسيسكو فرانكو، كانت الدولة الوحيدة الحليفة لدول المحور خلال الحرب العالمية الثانية التي لم تتم الإطاحة بنظامها من طرف دول الحلفاء، لسبب رئيسي هو أن الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها الدول الغربية، كانت ترى أن سقوط نظام فرانكو العسكري سيفتح الطريق لا محالة أمام إمكانية قيام دولة شيوعية تابعة للاتحاد السوفياتي، خاصة مع اندلاع الحرب الباردة مباشرة بعد سكوت مدافع الحرب العالمية الثانية.

وهي الدولة الشيوعية التي كانت ستدخل في صراع مباشر مع الدول الغربية بطبيعة الحال، ضمن منطقة استراتيجية بالنسبة للغرب، وهي مضيق جبل طارق، وعوض ذلك فقد نهجت سياسة الاحتواء لاسيما عندما لمست نهجا براغماتيا من طرف نظام فرانكو العسكري الذي أبان عن إمكانية احتوائه النسبي واستعداده حماية المصالح الغربية، ومن هنا جاء منح فرانكو لقواعد عسكرية للولايات المتحدة بـ«روتا» في منطقة قادس بدايةَ الخمسينيات من القرن الماضي، وبعدها مباشرة تم قبول إسبانيا كبلد عضو في الأمم المتحدة، ورغم أن هذا الانفتاح الغربي لم يكن شاملا بيد أنه سمح لنظام فرانكو بالبقاء على قيد الحياة والتقى مع واشنطن والقوى الغربية في نقطة التَّقَبل بالشيوعيين واليساريين.

لكن وفاة الجنرال فرانسيسكو فرانكو عام 1975 جعلت القوى الغربية تتجه إلى دعم انتقال ديموقراطي بإسبانيا واستكمال عملية الاحتواء التي بدأت مع الجنرال فرانكو، وهذا سيتم عبر واجهتين: الواجهة الدفاعية بفتح إمكانية انضمام إسبانيا للحلف الأطلسي، وهو ما يكتسي رمزية كبيرة زمن الحرب الباردة، وهو القرار الذي اتخذته حكومة كالفو سوتيلو عام 1981، لكنه تطلب من الاشتراكي فيليبي غونزاليس إجراء استفتاء عام 1982، نظرا لحساسية هذه الخطوة، وللنقاش الصاخب داخل قواعد الحزب الاشتراكي الإسباني وقتها بهذا الخصوص، لكن انضمت إسبانيا للحلف الأطلسي في نهاية الأمر.

وكون مدينتي سبتة ومليلية غير مدرجتان في مجال الدفاع الخاص بالحلف الأطلسي، فهذا ناتج عن الاتفاقية المؤسِّسة للحلف التي ترسم حيزا جغرافيا محددا ومضبوطا، إذ لا تدخل شمال إفريقيا ضمن المناطق التي تخضع لحماية الحلف، وهي الاتفاقية التي تم تعديلها استثناء عام 1951 لتضم في مجالها الدفاعي كل من تركيا واليونان، وضم مدينتي سبتة ومليلية يستوجب بطبيعة الحال تعديلا للاتفاقية، وهو ما لم تنجح فيه الدبلوماسية الإسبانية التي تتشبث بالبروتوكولات الدفاعية للحلف الأطلسي التي تؤمّن حماية أي بلد عضو من الدول الأعضاء.

الواجهة الثانية اقتصادية محضة، وهي انضمام إسبانيا للمجموعة الأوروبية عام 1986 بهدف إعطاء دفعة اقتصادية لإسبانيا، التي كانت تحصل على 1 في المائة من الناتج الأوروبي لتشييد بنيتها التحتية، وإعطاء دفعة لاقتصادها الذي ظل متهالكا، طبعا هذا الانضمام إلى المجموعة الأوروبية، ثم الاتحاد الأوروبي، جعل إسبانيا جُزءا من المنظومة الاقتصادية الأوروبية، وكان له تأثير مباشر على العلاقات المغربية - الإسبانية، خاصة أن الدخول للمجموعة الأوروبية مسّ مدينتي سبتة ومليلية اللتين فرض عليهما التكيف مع القوانين الأوروبية الجديدة، وسنلاحظ أن هذه الفترة هي التي شهدت أكبر التوترات بخصوص ملف سبتة ومليلية مع المغرب، والتي كانت مرتبطة بتجنيس مغاربة المدينتين. وكلنا يتذكر حركة عمر ددوح بمليلية، وما تبعها من توتر سياسي مغربي إسباني، ثم وضع إسبانيا قانونا للهجرة والأجانب، وإخضاع المدينتين لاحقا لنظام «شينغن» مع شروط خاصة تُسهل تنقل سكان تطوان والناظور ونواحيهما، وتُبقي على المدينتين خارج شروط الاتفاقية الجمركية الخاصة بالاتحاد الأوروبي للحفاظ على نشاطهما الاقتصادي المرتبط بالتهريب.

وبذلك، نفهم أن الأمر لا يتعلق بإقناع المنتظم الدولي بسيادة إسبانيا على المدينتين المحتلتين، بقدر ما هو تنفيذ لاتفاقيات كانت لصيقة بسياقات وظروف محددة، هذه الاتفاقيات جعلت المدينتين ضمن السيادة الأوروبية بسبب قوانين الاتحاد الأوروبي وبقوة الأشياء، وأقصتهما من مظلة الحلف الأطلسي بسبب المجال الجغرافي المحدد في الوثيقة التأسيسية للحلف.

الملك محمد السادس والملك خوان كارلوس

● هل أخطأ المغرب عندما أجّل، في الستينات، وضع ملف سبتة ومليلية أمام اللجنة الرابعة التي تُعنى بالمناطق غير المحكومة ذاتيًا، مثلما حدث بخصوص قضية جبل طارق المتنازع عليها بين إسبانيا والمملكة المتحدة؟

الواقع أن ما يمكن أن نراه اليوم خطأ سياسيا، كان يبدو لحظتها تكتيكًا سياسيا ودبلوماسيا مُناسبا، فمشكلة المغرب أنه لم يحصل على استقلاله من إسبانيا دفعة واحدة، كان الأمر معقدا جدا، فإسبانيا كانت تسيطر على ثلاثة أنواع من المناطق بالمغرب، منطقة الحماية الإسبانية بالشمال التي منحتها لها فرنسا بموجب اتفاقية 1912 الموقعة مع السلطان مولاي عبد الحفيظ، والتي خرجت منها بمجرد انتهاء الحماية الفرنسية عام 1956، ومدينة سيدي إيفني التي حصلت عليها بناءا على اتفاقية «واد الراس» التي تلت حرب تطوان عام 1860، ومنطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب التي سيطرت عليها عسكريا دون أي اتفاق في نهاية القرن التاسع عشر لحماية أرخبيل الخالدات.

وبالتالي، فالمغرب نهج استراتيجية التدرج في استعادة أراضيه، خصوصا أن الملك الراحل الحسن الثاني اعترف أن الجنرال فرانكو كان رجلا صعبا في هذا النوع من المفاوضات، ولا ننسى نقطة مهمة، وهي ما يُعرف باتفاقية «روح باراخاس» بين الملك الراحل الحسن الثاني والجنرال فرانسيسكو فرانكو عام 1963، فخلال توقف بالطائرة للملك الحسن الثاني بمطار باراخاس بمدريد عائدا من باريس، التقى مع الجنرال فرانكو حيث تم الاتفاق على تأجيل ملف سبتة ومليلية، مقابل مباشَرَة مفاوضاتٍ بخصوص سيدي إيفني والصحراء، وهو ما مكّن من استعادة سيدي إيفني عام 1969 والدخول في مواجهات دبلوماسية مفتوحة بخصوص الصحراء المغربية، تُوجت بالمسيرة الخضراء، طبعا وسط هذا السياق كان يصعب فتح جبهة أخرى مع إسبانيا بخصوص سبتة ومليلية، لذلك تحاشت الدبلوماسية المغربية طرح هذا الموضوع وقتها في اللجنة الرابعة للأمم المتحدة.

> **المغرب نهج استراتيجية التدرج في استعادة أراضيه، خصوصا أن الملك الراحل الحسن الثاني: اعترف أن الجنرال فرانكو كان رجلا صعبا في هذا النوع من المفاوضات، ولا ننسى نقطة مهمة، وهي: ما يُعرف باتفاقية «روح باراخاس» بين الملك الراحل الحسن الثاني والجنرال فرانسيسكو فرانكو عام 1963**

من جهة أخرى، فوضع إسبانيا وقتها كان مختلفا إزاء ملف صخرة جبل طارق، فبالنسبة إليها لم يكن لديها غير ملف نزاع ترابي واحد مرتبط بالصخرة، وقامت بإدراجه في لجنة تصفية الاستعمار المعروفة باللجنة الرابعة، والحال أن هناك ملفات أخرى غير ملف مدينتي سبتة ومليلية، إذ إن لإسبانيا نزاعٌ ترابي خفي مع البرتغال حول السيادة بمدينة «أوليبنثا» على الحدود مع البرتغال، وهو ملف منسي تماما، وغير معروف لدينا بالمغرب، لكن اليمين البرتغالي يطرحه بين الفينة والأخرى بالبرلمان البرتغالي، مثلما يتم الحديث عنه من طرف مؤسسة الجيش البرتغالي في بعض المناسبات مثلما حدث مؤخرا.

● هل يمكن حاليا المُضي في الطريق وضع الملف لدى اللجنة الرابعة حاليا؟

بكل صراحة، أظن أن طرح الملف لدى الأمم المتحدة سيفرض على المغرب الدخول في متاهة تستنزف طاقته ووقته وماله، وقد عشنا ذلك في ملف الصحراء المغربية على امتداد عقود، لأنه سيفرض على المغرب بذل الكثير من الجهد الدبلوماسي وسيكون الملف بهذا الشكل مصدر توتر كبير في العلاقات بين المغرب وإسبانيا، بل مصدر تهديد لكل المنجزات التي تحققت في مجال العلاقات الثنائية بين البلدين، بل الحكمة تقتضي استثمار تشابك المصالح الحاصل لحل جميع المشاكل العالقة.

أظن أن الأفضل مستقبلا للبلدين هو التوصل لتوافقات عندما تنضج الشروط في الضفتين، ويجب تناول ذلك بدون حساسيات مفرطة، وقد يكون الحل بصيغة لا غالب ولا مغلوب، أي حل ذكي شبيه بسيناريو هونغ كونغ ومكاو كوضع انتقالي يُعترَفُ فيه بالسيادة المغربية على الأرض وتخضع الممتلكات فوق الأرض للتفاوض والتدبير المشترك، فمسألة السيادة هنا هي الأهم في مرحلةٍ أولى، وكل شيء آخر يمكن التفاوض عليه برويةٍ وهدوء، وهذا رأيي الشخصي كمتتبع لتطورات هذا الملف، وأظن أن جزءا من النخبة المغربية عبرت عن هذا الرأي في بعض المناسبات، لكن كل شيء مرتبط بعامل الزمن ونضج الشروط والتقدم في تطوير العلاقات بين البلدين.

● العديد من مسلمي سبتة، وباعتبار أصولهم المغربية، لديهم «ولاء» للمغرب على المستوى الديني والثقافي، يبرز من خلال اتباعه في تواريخ صوم رمضان وإعلان عيد الفطر وعيد الأضحى، لدرجة أن جمعية مستهلكي الحلال ACOHA أعلنت الالتزام بدعوة الملك محمد السادس لعدم نحر الأضحية هذه السنة، ناهيك عن استمرار انتشار اللغة العربية والروابط العائلية والعادات والتقاليد، ما تأثير ذلك على ملف النزاع حول سبتة؟

ارتباط مسلمي سبتة ومليلية بمؤسسة إمارة المؤمنين أمرٌ لا غبار عليه، رغم بعض محاولات التفرقة التي نهجتها جهات داخل الدولة الإسبانية، بحكم أنها ترى في هذا الارتباط الروحي بين مؤسسة إمارة المؤمنين ومُسلمي سبتة ومليلية تهديدا للأمن القومي الإسباني، ففي سبتة هناك حوالي 34 مسجدا، والعديد من الأئمة بها تابعون لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية. بل إن هذه الوزارة هي التي تتكفل بفواتير الماء والكهرباء لعدد من هذه المساجد.

ومسلمو سبتة ومليلية يتّبعون المذهب السني المالكي، رغم كل المحاولات التشييع ومحاولات إقحام الفكر الجهادي المتطرف الذي جعل سبتة ومليلية حاضنتين للإرهاب ونقطة سوداء في محاربة التطرف، بدليل عدد الخلايا التي تم تفكيكها بالمدينتين.

علاوة على ذلك فما يقوم به حزب «فوكس» في سبتة مثلا بات معروفا للجميع، وهذا الحزب هو أداة لمحاربة هذا الارتباط الروحي بين مسلمي سبتة ومليلية وإمارة المؤمنين بالمغرب، مثلما أنه يحارب الأحزاب التي تمثل المسلمين بسبتة ويتهمهم بأفذع النعوت، لاسيما في فترات الأزمة مع المغرب وينتقد كل الخطوات التي تهدف لخلق التعايش.

في سبتة هناك أزيد من 35 ألف مسلم من أصل حوالي 86 ألف نسمة، ولهؤلاء ارتباطات عائلية بمحيط مدينة سبتة، طبعا اليمين يخشى من هذا الرقم انتخابيا، مثلما يُعد بالنسبة إليه مصدر تخوف كبير على مستقبل سبتة ومليلية، وهذه الأطراف تحاول جاهدة محو أي تأثير سياسي للمسلمين بالمدينتين وفي الوقت الذي ينهج فيه الحزب الشعبي بقيادة خوان بيباس بسبتة سياسة الاحتواء، ينهج حزب «فوكس» سياسة الإقصاء ويشن حروبا دينية بغلاف سياسي.

- **كيف تتعامل إسبانيا مع النفوذ الديني المُعلن والرسمي للمغرب في سبتة؟**

كما سبق وقلت، فهذا الارتباط الروحي بين مسلمي سبتة ومليلية يعد مصدر إزعاج للسلطات الإسبانية التي تراقبه عن كثب، بل تعتبره تهديدا على أمنها القومي، وحاولت بكل الطرق إضعافه، بل تم تبني استراتيجية لخلق ما أطلق عليه «الإسلام الإسباني»، وهي الاستراتيجية التي انخرطت فيها جماعة العدل والإحسان بإسبانيا، بحكم أنها أصبحت تُسيطر في السنوات الأخيرة على فيدرالية الجمعيات الإسلامية بإسبانيا، من خلال وجهها المعروف منير بنجلون، وهذا «الإسلام الإسباني» يعني فك أي ارتباط مع المغرب ويستهدف كافة المسلمين من أصول مغربية الذين يعيشون بإسبانيا، رغم أنه يجب أن نستحضر هنا أن لمسلمي سبتة ومليلية خصوصية بحكم طابع النزاع بخصوص المدينتين، وأظن أن الملف الديني بسبتة ومليلية هو الأكثر حساسية ضمن تدبير الشأن الديني المرتبط بالإسلام في شبه الجزيرة الإيبيرية الذي هو ملف أمني بامتياز داخل إسبانيا.

- **يرى العديد من السياسيين ورجال الأعمال الإسبان في سبتة أن المغرب «يخنق» المدينة اقتصاديا، من خلال إنشاء ميناء طنجة المتوسط بجوارها أولا، ثم إنهاء التهريب المعيشي دون افتتاح مكتب للجمارك التجارية، ووصولا إلى تشديد إجراءات المراقبة الآن على إدخال أي كَمٍّ من البضائع نحو الجانب المغربي من الحدود، إلى أي مدى تلعب الرباط الورقة الاقتصادية لتأكيد عدم اعترافها بالسيادة الإسبانية على المدينة؟**

صحيح أن سبتة ومليلة هما محط نزاع حول السيادة بين المغرب واسبانيا، لكن أعتقد أن المغرب يملك سيادته الكاملة على الأراضي التي تقع خارج السياج الأمني للمدينتين المحتلتين، وبالتالي فمن حقه وحده انتهاج السياسة التنموية التي يراها مناسبة. ويجب ألا ننسى أن هناك رهانًا على الواجهة المتوسطية للمغرب خلال الخمس وعشرين سنة الماضية، وهي المنطقة التي عانت من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية الاستقلال، وهو ما أدى إلى انتشار التهريب الذي كان يضر بصورة المغرب واقتصاده المحلي، وهو الوضعُ الذي كان يخدم مصالح رجال الأعمال الإسبان بالمدينتين والذين جنوا أموالا طائلة من التهريب.

فالمشكلة هنا ليست في سياسة المغرب التي تدخل ضمن ممارسة سيادته وتنفيذ مشروعه التنموي، بل المشكلة الحقيقية في النموذج التنموي بسبتة ومليلية الذي يعتمد على التهريب الذي يستفيد منه لوبي رجال الأعمال الإسبان والذين جنوا أموالا طائلة من التهريب.

> **المشكلة هنا ليست في سياسة المغرب التي تدخل ضمن ممارسة سيادته وتنفيذ مشروعه التنموي، بل المشكلة الحقيقية في النموذج التنموي بسبتة ومليلية الذي يعتمد على التهريب الذي يستفيد منه لوبي رجال الأعمال الإسبان**

أظن أن هذا الأمر سابق لأوانه، إسبانيا تعاني في السنوات الأخيرة من هزات سياسية كبيرة وتعيشُ تشرذما سياسيا داخليا كبيرا بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية لعام 2008 وما نجم عنها من أزمات سياسية متعاقبة ما زالت تتعافى منها إلى اليوم، ورغم وجود قناعة شخصية لدى جزء من النخبة السياسية الإسبانية والرأي العام الإسباني بضرورة التخلص من هذا الملف، بيد أن القرار الحقيقي بخصوصه بيد المؤسسة العسكرية أساسا، وبعض الدوائر النافذة داخل الدولة الإسبانية.

بل حتى الأحزاب السياسية لا يمكنها طرح الملف خارج الخط المرسوم سلفا، ولاحظنا كيف أن حزب «بوديموس» بدأ يتحدث في وقت معين عن أن المدينتان مستعمرتان، قبل أن يتراجع عن ذلك وينفيه عبر بيان رسمي.

هذا الملف هو من الطابوهات الكبرى داخل إسبانيا، بالنظر إلى التخوفات من أن أي تسوية للملف قد تؤدي إلى إضعاف موقف الدولة الإسبانية إزاء التيارات القومية بكتالونيا وبلاد الباسك، فالملف داخل إسبانيا معقد ومرتبط بحسابات قد تَغيبُ عنا بالمغرب، لكنها حاسمة هناك في اتخاذ أية خطوة تجاه هذا الملف، وهذه المعادلات الداخلية الإسبانية هي المحدد الرئيسي، لذلك قلت منذ بداية الحوار إنه يجب الرهان على عامل الزمن، فهذا ملف استمر طيلة خمسة قرون كاملة.

- **في 2022 اعترفت وزير الإسكان السابقة ماريا أنطونيا تروخيو، المنتمية للحزب العمالي الاشتراكي الذي يقوده رئيس الوزراء بيدرو سانشيز، بأن مطالب المغرب بخصوص سبتة ومليلية لها ما يبررها، ودعت إلى فتح النقاش حولهما، فهل أصبحت المدينتان، وخصوصا سبتة، في ظل الوضع الحالي، تمثلان عبئا على الإسبان؟**

أكيد أن سبتة ومليلية تمثلان ثقلا اقتصاديا على الحكومة الإسبانية في الوقت الراهن، بعدما كانت مصدر دَخل مهم بسبب التهريب، لذلك هي تضغط بخصوص مسألة النقاط الجمركية، وكذا لربح خطوة في مجال السيادة، كما أن المدينتين تمثلان أيضا عبئا في مجال الهجرة غير الشرعية التي تضر بصورة إسبانيا في العالم وتستنزفها من الناحية الأمنية والحقوقية.

أما بخصوص تصريح وزيرة الإسكان السابقة ماريا أنطونيا تروخيو، فهذا يؤكد ما قلت سابقا حول أن جُزءا من النخبة الإسبانية يعتقد صراحة بضرورة طي ملف سبتة ومليلية مع المغرب، وما قالتْه مهم، رغم أن البعض يرجع ذلك لأمور شخصية أكثر منها سياسية.

- **بين الفينة والأخرى تُطرح فكرة «السيادة المشتركة» كحل لهذه القضية، لكن على المستوى الرسمي المغرب يتعامل مع هذا المقترح بتجاهُل، في حين لا تقبل الحكومة الإسبانية مناقشته، فهل بالفعل قد يكون ذلك حلا منطقيا بالنسبة للطرفين؟**

شخصيا، لا أحبذ مفهوم السيادة المشتركة بحكم أن لدي اعتقادٌ شخصي أن ما يزعج المغرب بالذات هو رموز السيادة الإسبانية بالمدينتين والجانب المتعلق بالغَسكرة، يجب البحث عن حل يضمن حق السيادة للمغرب والتفاوض على ما فوق الأرض دون رموز للسيادة الإسبانية، ومن الطبيعي، في الوقت الراهن، أن يظل كل بلد متشبثا بموقفه التقليدي لأن شروط طرح الملف غير قائمة وتحتاج إلى عامل الزمن.

- **ترى أوساط سياسية وإعلامية إسبانية أن عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض تجعل كفة المغرب أرجح، باعتباره سيتحول إلى الشريك المفضل لواشنطن في غرب البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الساحل، لدرجة الحديث عن إمكانية دعمه لمطالب المغرب بخصوص سبتة ومليلية، هل لهذا الطرح ما يدعمه على أرض الواقع؟**

هذا الطرح هو من بنات أفكار اليمين المتطرف بإسبانيا، وأقصد حزب «فوكس» ومن خَلفه المؤسسة العسكرية الإسبانية، بغرض ممارسة الضغط على رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز، لانتزاع مكاسب سياسية وممارسة الضغط بملف سبتة ومليلية، والتخويف من المغرب الذي يُستخدم كورقة للصراع السياسي الداخلي بإسبانيا وأيضا للضغط للرفع من ميزانية الدفاع، وهو ما رضخ له سانشيز مؤخرا، وهناك حاليا نقاشٌ عمومي داخل إسبانيا بهذا الشأن.

UNE PRÉSENCE FORTE EN PRINT & EN DIGITAL

#assahifa_english
ASSAHIFA
#assahifa
www.assahifa.com

#assahifa_english
ASSAHIFA
ANDROID APP ON Google Play
Download on the App Store
الصحيفة ASSAHIFA.COM
#assahifa
www.assahifa.com

الصحيفة ASSAHIFA COM

الحكُومة تستعد لتنزيل إصلاح مقياسي لأنظمة التقاعد والنقابات متوجّسة

رفع السن إلى 65 سنة والزيادة في نسبة الاقتطاعات أهم المستجدات

الصحيفة - المهدي هنان

بعدما تجمّد عمل اللجنة التقنية المكلفة بإعداد وصفة إصلاح أنظمة التقاعد لأشهر عديدة، يعود الجدل حول مشروع مرتقب تستعد الحكومة لوضعه أمام أنظار شركائها الاجتماعيين. وكان من المفروض أن تخرج اللجنة التقنية بتصور واضح لهذا الإصلاح تقدمه الحكومة على شكل مشروع قانون، كما التزم بذلك رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، أمام البرلمان، لكن ذلك لم يحصل. وفي المقابل، تعبر المركزيات النقابية عن تخوفها من تنزيل الحكومة بشكل أحادي لهذا الإصلاح المرتقب، والذي يرفع سن التقاعد في المغرب إلى 65 سنة.

بعد سنة كاملة من تجميد النقاش حول إصلاح أنظمة التقاعد، يعود الحديث عن هذا الورش الحكومي المؤجل. فآخر إصلاح كانت قد قامت به حكومة عبد الإله بنكيران، بسبب وصول صناديق التقاعد لخطر الإفلاس. الحكومة الحالية تمضي في نفس الاتجاه، عبر إصلاح مقياسي آخر وسط تكتم كبير عن طبيعته وإجراءاته الكاملة.

مصادر مقربة من الأغلبية الحكومية، أفادت لـ «الصحيفة» بأن الإصلاح المرتقب يمضي في اتجاه رفع سن التقاعد إلى 65 سنة بدل 63 سنة حاليا في الوظيفة العمومية، ومن 60 سنة في القطاع الخاص إلى 65. ومن المرتقب، في ظل تجميد عمل اللجنة التقنية المكلفة بإعداد وصفة إصلاح أنظمة التقاعد، أن تضع الحكومة تصورها على طاولة شركائها الاجتماعيين قبل جولة الحوار الاجتماعي في أبريل الجاري؛ وهو التصور الذي يقابل بتوجس ورفض مبدئي من قبل المركزيات النقابية التي لم يلتئم جرحها بعد من معركة قانون الإضراب، الذي مرّرته الحكومة بشكل أحادي، كما يذهب لذلك عدد من المسؤولين النقابيين والحزبيين.

إصلاح مقياسي جديد؟

بالرغم من أن الحكومة تشدّد على أن إصلاحها الذي بات جاهزا هو إصلاح بنيوي بالأساس وليس مقياسا لتغطية الحاجة الظرفية فحسب، إلا أن أصوات نقابية عديدة لا تتقاسم مع هذه الأخيرة نفس الرأي.

يقول عبد الفتاح البغدادي، القيادي بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل وعضو لجنة إصلاح التقاعد، إن الإصلاح المقياسي هو رفع السن، والرفع من قيمة الاقتطاعات وخفض قيمة المعاشات. و»الحكومة تدعي أن الإصلاح الذي يصدد أن تقوم به ليس مقياسيا، بل يجمع بين المقياسي والبنيوي. ونحن نختلف معها في هذا الشأن. إذ لا نرى أي فرق بين الإصلاح الذي تعتزم الحكومة القيام به وبين الإصلاح السابق في عهد حكومة عبد الإله بنكيران».

ويضيف البغدادي في تصريح خصّ به «الصحيفة» أنه في التصريحات، تحاول الحكومة أن تبين أنها جادة في الإصلاح، وأن الصناديق مهددة بالإفلاس، بينما في الواقع لا يتم القيام بأي إجراءات عملية. «هذه حكومة غير جادة في جميع حواراتها، وليس في ملف التقاعد فحسب، وتشتغل بأجندة مناقضة لمتطلبات واحتياجات المجتمع».

أما عن المشروع الحالي فيقول البغدادي: «لا يخرج عن رفع سن التقاعد وتسقيف جميع الصناديق بسقف واحد هو مرتين الحد الأدنى للأجور «السميك»، والرفع من مستوى الاقتطاعات، والتقليص من قيمة المعاشات. معنى هذا أننا سنشتغل أكثر، وسنؤدي اقتطاعات أكثر، وسنحصل على معاشات أقل، وسنعيش أقل (العمل أكثر). فهذا إذن هو الثالوث الملعون. ثم يريدون إحداث صندوق إجباري تكميلي، أي سيؤدي الأجراء اقتطاعا جديدا. ومعنى هذا الإضرار بالقدرة الشرائية». ويسجّل: «إذا كانت هذه هي صيغة الإصلاح الذي سيوضع أمام أيدينا، فنحن نرفضه جملة وتفصيلا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل».

ويذهب علي لطفي، الكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للشغل، في نفس الاتجاه، إذ يؤكد على أن جوهر مشروع الحكومة لا يخرج عن الإصلاح المقياسي الظرفي لأنظمة تقاعد أثارت الكثير من الجدل على مر السنوات، بسبب سوء تدبير أموالها، وتعرض بعضها للسطو من طرف مسؤولين تمت متابعتهم أمام القضاء، وسوء خدماتها.

يقول لطفي لـ»الصحيفة» : قررت الحكومة من خلال تصريح وزيرة الاقتصاد والمالية أنها ستقوم بإصلاح مقياسي جديد لنظام التقاعد للتخفيف من أزمته، خاصة الصندوق المغربي للتقاعد.

ويضيف: «ما صرحت به وزيرة المالية أمام نواب الأمة سبق أن أعلنت عنه بمناسبة ندوة عقدت بالبرلمان حول أنظمة التقاعد لتحضير الرأي العام، والشغيلة، بمشروع إصلاح جديد مرتقب لتفادي عجز صناديق التقاعد، وكالعادة يتم تبرير القرار باللجوء إلى نتائج دراسات مستنسخة، عن مكتب دراسات خارجي وخلصت في أغلبها لنفس التشخيص ولنفس أسباب العجز، دون تقديم معطيات حقيقية عن أسباب العجز وشبح الإفلاس ولا معطيات حقيقية عن مدخرات صناديق التقاعد ولا الحكامة المالية ولا التفاوتات النظامية والفوارق بين التوزيع والرسملة ولا العامل الديمغرافي ولا الديون المستحقة، والفوائد على الدولة والمؤسسات العمومية.

المصدر الذي تحدّث لـ «الصحيفة» حول نية الحكومة، سجّل أن العامل الديمغرافي الذي كشف عنه الإحصاء العام الأخير لسنة 2024، من بين النقاط الجوهرية التي تقضي بالاتجاه صوب إصلاح شامل وموحد لهذه الصناديق.

فقد أبانت نتائجُ الإحصاء العام الأخير عن تراجع في مُعدل الخصوبة بالمغرب، بحيث انخفض معدل الخصوبة الكلي إلى 1.97 طفل لكل امرأة، وهو ما يُعتبر دون عتبة تعويض الأجيال المقدرة بـ2.1 طفل لكل امرأة، كما عرف الهرم السكاني تغيرا بسبب انخفاض نسبة الأطفال دون 15 سنة وتسارع معدل شيخوخة السكان. ويعني هذا أن نسبة المواطنين العاملين في القطاعين العام والخاص ستقل مقابل ارتفاع نسبة المتقاعدين، ما سيكبد الصناديق حملا إضافيا.

ويبرز لطفي أن نفس الحلول الترقيعية المقياسية، هي التي تقدم كل مرّة و»بالتالي فالحكومة كعادتها تطبخ مشروع إصلاح مقياسي لبعض صناديق التقاعد المفلسة، بالتوجه مرة أخرى لجيوب الموظفين والمستخدمين بالمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص. وأهم هذه الإصلاحات لم تخرج عن المقاربة المقياسية السابقة، فالحكومة تسعى اليوم إلى رفع سن التقاعد إلى 65 سنة والزيادة في نسبة المساهمات مع الإبقاء على قيمة تقاعد هزيل».

فالحكومة الحالية، يُواصل المسؤول النقابي، لن تخرج عن المقاربة الإصلاحية التي قامت بها حكومة بنكيران. «أي إصلاح ترقيعي محدود مفعوله في الزمان، بدل القيام بإصلاح جذري شامل لمنظومة التقاعد والمعاشات بالمغرب في إطار تجميع صناديق التقاعد في صندوقين عام وخاص في أفق توحيدهما في صندوق واحد وبنظام معاشات موحد».

الصناديق أمام شبح الإفلاس

بلغ العجز التقني للصندوق المغربي للتقاعد، بحسب تقارير رسمية، 9.8 مليار درهم في نهاية عام 2023، ومن المتوقع أن تستنفد أرصدته بالكامل بحلول عام 2028 إذا لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة. كما أن حوالي 7 ملايين مغربي غير مصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهو ما يعني أنهم لا يساهمون في النظام ولا يتمتعون بحقوق التقاعد.

بالنسبة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فالصناديق ليست في خطر. يقول البغدادي: «صحيح أنها تعرف عجزا، وفي العالم كله يحصل نفس الشيء. هي صناديق تستفيد من إنخراطات، وتصرف معاشات، وفي بعض الدول تحصل على دعم من الدولة. فهي بالتالي صناديق بمداخيل محدودة ولديها مصاريف واضحة، ويمكن أن تواجه عجزا، فهو أمر طبيعي. كما من الطبيعي أن يُحل هذا العجز بتدابير واضحة».

ويزيد أن هذه الصناديق تدين لها الدولة بأموال لم تصرفها يوما. كما هو الحال مع الصندوق المغربي للتقاعد، الذي تدين له الدولة بأموال بصفته مشغلا. إذ لم تكن تسدد مبالغ انخراطاتها لعقود. وهذا ليس كلامي، بل جاء في تقرير للجنة تقصي حقائق حول الصندوق المذكور. فمنذ 1957 إلى غاية 1997 لم تؤدي الدولة مبالغ انخراطاتها للصندوق. فإذا دفعت الدولة هذه الأموال المستحقة، والمقدرة بحوالي 45 مليار درهم، سيحل جزء كبير من مشكل العجز».

وبخصوص الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يبرز البغدادي أنه نهبت منه 115 مليار درهم، وهو ملف معروف تم عرضه على القضاء. ويسجّل المتحدث: «لو تم استرجاع هذه الأموال المذكورة في الحالتين، لتم حل مشكل العجز لمدة 20 سنة وأكثر، وحينها يمكننا إنجاز إصلاح جوهري ببطء».

> **جوهر مشروع الحكومة لا يخرج عن الإصلاح المقياسي الظرفي لأنظمة تقاعد أثارت الكثير من الجدل على مر السنوات، بسبب سوء تدبير أموالها، وتعرض بعضها للسطو من طرف مسؤولين تمت متابعتهم أمام القضاء، وسوء خدماتها.**

وبالنسبة لعلي لطفي، فمما لاشك فيه أن الحكومة ستعلن قريبا عن شبح إفلاس أصبح يهدد بعض صناديق التقاعد، وخاصة الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد وصناديق بعض المؤسسات العمومية، «بسبب ما ستعزوه للعامل الديمغرافي، وضعف التوظيف وتقلّص الفئة النشيطة مقابل ارتفاع عدد المحالين على المعاش. وستلجأ إلى نفس الأسطوانة للتخويف بعدم قدرة هذه الصناديق على أداء معاشات المتقاعدين مستقبلا، لتمرير وفرض علاجها التقليدي المبني على الإجراءات المقياسية دون البحث عن الأسباب الحقيقية للعجز، والتي تتعلق في حقيقة الأمر بالحكامة والتدبير الأسلم لأموال ومدخرات صناديق التقاعد أو بضعف مناصب الشغل المحدثة سنويا في الميزانية العامة مقابل ارتفاع عدد الموظفين والمستخدمين المحالين سنويا على التقاعد».

أي حلول لهذه المعضلة؟

مادامت الإصلاحات المقياسية المطبقة سابقا لا تصلح إلا لتأجيل المشكل لسنوات قليلة، فما هي الوصفة التي من شأنها إنهاء هذا الجدل المتواصل؟

بالنسبة لعلي لطفي، الكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للشغل، فعلى الحكومة مراجعة القوانين المتقادمة وملاءمتها مع المتغيرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية ومع القانون الإطار لمشروع تعميم الحماية الاجتماعية على جميع المغاربة وضمنه تعميم نظام التقاعد والمعاشات.

وعليها أيضا، يضيفُ، توحيد صناديق التقاعد في صندوق واحد «على غرار جميع الدول الديمقراطية والاجتماعية، إلى جانب ضرورة حذف التسقيف في نظام التقاعد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ثم الرفع من معاش التقاعد للفئات التي لم تستفد من تخفيض الضريبة على المعاش».

أما عبد الفتاح البغدادي، القيادي بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل وعضو لجنة إصلاح التقاعد، فيرى أن أي إصلاح يلزمه مداخل للإصلاح. وإصلاح هذه الصناديق لديه أيضا مداخل يجب احترامها.

ويبرز: «أولا على الدولة أن تكون حريصة أن يكون الأجراء والطبقة العاملة مصرحا بهم. بينما واقع الحال يؤكد أن حوالي 40 في المائة من الطبقة العاملة في المغرب غير مصرح بها. وهي أموال ضائعة كان يمكن استغلالها لحل المشكل».

وثانيا، تدبير أموال الصناديق يجب أن يكون موحدا حسب المتحدث. و»الحال اليوم أن بعض الصناديق تضع أموالها بصندوق الإيداع والتدبير، ويمنحها هذا الأخير ما يشاء. كما أن هناك أموالا أخرى رهينة لصناديق أخرى لا نعرف شيئا عن طريقة تدبيرها. والإصلاح الحالي لا يناقش هذه الجزئيات الهامة والمفصلية».

ويعتبر المسؤول النقابي أن الحكومة حاليا تمضي في إطار أحادي لإصلاح أنظمة التقاعد. «ما يبدو لنا أن الحكومة تريد أن تنجز الإصلاح بصفر تكاليف. الدولة رفعت يدها من هذا الملف نهائيا. وليست مستعدة لصرف أي درهم على الإصلاح. يريدون إصلاحا مجانيا».

ويزيد أنه في عدد من الدول، تساهم الحكومات بأموال الميزانية العامة لحل بعض المشاكل، لكون المواطنين يؤدون الضرائب ويستحقون استمرار خدماتهم.

ولحد الساعة المركزيات النقابية لا تتوفر على عرض حكومي رسمي. ويرى البغدادي، أنه لهذا السبب لا يمكن مناقشته والتعقيب عليه، أو معارضته. ويضيف: «لكن يبدو لنا أين تتجه الأمور. فالحكومة لن تخرج عن نطاق الدراسة الخاصة التي قام بها مكتب دراسات، والتي عرضت علينا داخل اللجنة وفيها التفاصيل التي سبق وذكرناها».

وأمام هذا الوضع، يواصل البغدادي، نطالب كنقابات زيادة في الأجور، لتغطية هذه الاقتطاعات الجديدة. إذ كيف يمكن لصاحب «السميك» أو 4 آلاف أو 5 آلاف درهم أن يقبل بهذه المستجدات. الأمر لا يستقيم.

> **صحيح أنها تعرف عجزا، وفي العالم كله يحصل نفس الشيء. هي صناديق تستفيد من إنخراطات، وتصرف معاشات، وفي بعض الدول تحصل على دعم من الدولة. فهي بالتالي صناديق بمداخيل محدودة ولديها مصاريف واضحة، ويمكن أن تواجه عجزا، فهو أمر طبيعي. كما من الطبيعي أن يُحل هذا العجز بتدابير واضحة**
>
> عبد الفتاح البغدادي، القيادي بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل وعضو لجنة إصلاح التقاعد

رحلة المنتخب الوطني نحو «الكان».. لماذا يخشى المغاربة من «كابوس مرعب» في الرباط؟

المنظومة الدفاعية تعاني من الغيابات.. وعلامات استفهام تحوم حول الوسط والهجوم

الصحيفة - عمر الشرايبي

إن كانت حتمية بلوغ نهائيات كأس العالم لكرة القدم للمرة الثالثة توالييا، تدفع المغاربة إلى الخروج للشوارع من أجل الاحتفال، فإن واقع الحال يفرض معطيات موضوعية أخرى، في طبيعة علاقة المتتبع المغربي بفريقه الوطني والتي شهدت متغيرات جذرية بعد إنجاز بلوغ نصف نهائي «المونديال» الأخير بقطر.

وبعيدا عن المسار الإقصائي الذي قرَّب المنتخب المغربي من التأهل لكأس العالم 2026 قياسا بباقي منتخبات القارة، بالإضافة لتوسيع قاعدة التأهل إلى الحدث الكروي الأغلى، والتي أضحت تشمل 48 منتخبا بداية من النسخة المقبلة، فإن عبء «رابع العالم» الذي أضحى يحملهُ المغاربة على عاتقهم غيَّر نظرتهم لإنجاز بلوغ كأس العالم، وفرض عليهم طبيعيا أن يطمحوا إلى الأفضل، لكن الحفاظ على القمة أصعب من الوصول إليها!.

بين مونديال قطر و«كان» المغرب

قبل التفكير في رهان الحفاظ على مكانة المغرب «المونديالية» بين كبار العالم، فالهاجس الأكبر أمام المنتخب الوطني بقيادة وليد الركراكي يتجسد في الظفر بكأس أمم إفريقيا، لاسيما وأن المغرب هو مستضيف البطولة هذه المرة، وحلم تحقيق اللقب القاري الذي غاب عن «أسود الأطلس» منذ 1976 يراود المغاربة كلما اقترب شهر دجنبر من عام 2025، موعد انطلاق البطولة في العاصمة المغربية الرباط.

في آخر نسخة من «الكان»، خرج الفريق الوطني صاغرا من رحلته الإيفوارية، بعد الإقصاء في الدور الثاني أمام منتخب جنوب إفريقيا، ما حول الأنظار من ملحمة «مونديال» قطر إلى كيفية التحضير للفوز بـ«الكان»، وبين الحدثين تجددت الثقة في الناخب الوطني وليد الركراكي ليكون قائد «الأسود» في المهمة الجديدة.

الركراكي لم يَسْلَم من طوق الانتقادات، بصفته المسؤول الأول عن الاختيارات البشرية داخل الفريق الوطني، رغم أن انتصاراته في تصفيات كأس أمم إفريقيا وكأس العالم، تضعه في موقف قوة مع كل فترة توقف دولي، على الأقل حتى موعد ضربة البداية أمام منتخب جزر القمر في 21 دجنبر القادم.

الواضح اليوم، أن تركيبة «الأسود» لم تعد بذلك التماسك والقوة التي شهدت عليها ملاعب البيت والثمامة والمدينة التعليمية بقطر، والواقع أن جرس الإنذار الذي دق في ملعب «لوران بوكو» بسان بيدرو بساحل العاج، حيث أقصى المنتخب المغربي من «الكان» ضد منتخب جنوب إفريقيا، قد زادت حدته مع اقتراب موعد «كان2025» بالملاعب المغربية.

هشاشةٌ في العمود الفقري لتركيبة «الأسود» أملاه الواقع الحالي، بين تراجع مستوى البعض، ونهاية حقبة البعض الآخر، وغياب الخلف المناسب، ما يجعل الناخب الوطني نفسَهُ بمعية رشيد بن محمود وطاقمه المساعد، عاجزين عن إيجاد التوليفة الأمثل من أجل خوض البطولة المقبلة، وهو ما يفسره تحليل معمق لقائمة اللاعبين المستدعاة لآخر معسكر إعدادي من أجل مواجهة النيجر وتنزانيا في تصفيات كأس العالم2026.

خط الدفاع.. هاجس الجماهير قبل الركراكي

لن يختلف اثنان داخل الشارع الكروي المغربي أن أولى الإكراهات التي يعاني منها المنتخب الوطني هي خط الدفاع، في ظل غياب القائد التاريخي رومان سايس، والذي ظل يشكل ثنائية قلب الدفاع إلى جانب نايف أكرد منذ كأس أمم إفريقيا بالكاميرون قبل ثلاث سنوات، دون أن يظهرَ بديلٌ جاهز للانقضاض على الرسمية في منظومة الركراكي، الأخير الذي استنجد مؤخرا بعودة جواد اليميق، مدافع الوحدة السعودي، بعد طول غياب، مع الاعتماد على جمال حركاس، مدافع الوداد الرياضي وعبد الكبير عبقار، مدافع ديبورتيفو ألافيس الإسباني، كبدائل متاحة.

إصابة سايس مع فريقه السد القطري أعاقت مخطط الركراكي لتهيئ خطه الخلفي قبل «الكان»، إذ باستثناء رسمية نايف أكرد الذي يبصم على مستوى متزن بعد انتقاله لفريق ريال سوسيداد الإسباني، فإن التساؤلات تبقى مطروحة حول من سيشغل ثنائية الوسط الدفاعي بجانبه.

وحتى إن كان جواد اليميق بخبرة سنوات رفقة المجموعة، إلاّ أنه في الظرفية الراهنة ليس بنفس الحضور الذي يصم عليه في مباراة البرتغال بدور ربع نهائي كأس العالم 2022، حين غاب أكرد بسبب الإصابة، فاللاعب تحول من محترف بالدوري الإسباني رفقة «بلد الوليد» إلى مدافع فريق «الوحدة»، الذي يحتل المركز قبل الأخير في الدوري السعودي، والذي قبل خط دفاعه 54 هدفا خلال الموسم الجاري.

الأمر سيان بالنسبة للاعب عبد الكبير عبقار الذي انقض على مقعدٍ في حافلة «الأسود» مستغلا غياب شادي رياض، مدافع «كريستال بالاص» الإنجليزي الذي يعاني هذا الموسم من إصابة ألمت به، جعلته يخرج أيضا من حسابات الناخب الوطني، الأخير الذي كان يعول على المدافع الشاب ليكون من دعامات «الأسود» في النسخة القادمة من كأس الأمم الإفريقية، خاصة وأنه كان ضمن الرباعي الذي شارك في «الكان» الأخير بالكوت ديفوار، إلى جانب يونس عبد الحميد البديل وثنائية سايس وأكرد.

وقبل أشهر قليلة من انطلاقة العد العكسي لـ«الكان»، لم يعد أمام وليد الركراكي سوى خيار انتظار عودة مستبعدة للقائد سايس أو المراهنة على الخيارات المتوفرة حاليا، بما فيها جمال حركاس مدافع الوداد الرياضي، مع الدعاء بعدم إصابة أكرد التي قد تزيد من تعقيد الوضع.

على الأظهرة، وإن كانت الجهة اليمنى محجوزة للقائد أشرف حكيمي، فإن حضور نُصير مزراوي يبعث شيئا ما على الاطمئنان، لكن توظيفه في الجبهة اليسرى هو ما يطرح الشكوك، خاصة في تظاهرة كبرى مثل «الكان» أمام لاعبين مميزين في منتخبات مصر والكوت ديفوار ديفوار والسنغال ونيجيريا وجنوب إفريقيا... ما عدا ذلك، فإن الركراكي ما زال حائرا في خياراته البديلة، والدليل على ذلك استنجاده باللاعب يوسف بلعمري، الظهير الأيسر للرجاء الرياضي، رغم مناداته في القائمة النهائية على آدم أزنو، ظهير فريق بلد الوليد الإسباني، وعمر الهلالي، ظهير «إسبانيول» الإسباني، من أجل تعويض غياب أشرف حكيمي في المباراة أمام تنزانيا.

الواضح اليوم، أن تركيبة «الأسود» لم تعد بذلك التماسك والقوة التي شهدت عليها ملاعب البيت والثمامة والمدينة التعليمية بقطر، والواقع أن جرس الإنذار الذي دق في ملعب «لوران بوكو» بسان بيدرو بساحل العاج، حيث أقصى المنتخب المغربي من «الكان» ضد منتخب جنوب إفريقيا، قد زادت حدته مع اقتراب موعد «كان2025» بالملاعب المغربية.

وفي حال التحول التكتيكي من رسم 3-4-3 إلى 5-3-2 فإن الصعوبات الاختيارية ستتفاقم في ظل ما هو كائن حاليا، حيث يفتقد الركراكي لحلول كبيرة على مستوى البناء الدفاعي الخلفي، سواء في قلب الدفاع أو قلب الوسط الدفاعي، وهي جوانب قد يلجأ إليها في بعض المباريات في «الكان» أمام خصوم أقوى كما حصل في مشوار نهائيات كأس العالم 2022 بقطر، لما ارتكز الناخب الوطني على بدر بانون وأشرف داري لتقوية التشكيلة.

خط الوسط.. المغامرة بجيل «المونديال» أم الثقة بالأولمبيين؟

أظهرت مباريا تصفيات «المونديال» أمام النيجر وتنزانيا أن وليد الركراكي لم يستقر بعد على ثُلاثية خط وسط الميدان الرسمية، فيما لم يرْقَ ظهور البعض إلى حجم تطلعات الجماهير المغربية، كما هو حال سفيان أمرابط، لاعب فنربخشه التركي، وعز الدين أوناحي، لاعب بانائينايكوس اليوناني.

أمرابط، ولوحده بأدوار الارتداد الدفاعي، لم يظهر بالشكل المنتظر أمام منظومتي النيجر وتنزانيا، في دور محوري يعوَّل عليه كثيرا لتحمل عبء الفريق ككل، والربط السليم بين الخط الخلفي والخط الأمامي، وهو ما لم يكن ظهر بشكله المشوه الحالي بحضور سليم أملاح، الأخير الذي لم يعد يدخل ضمن مفكرة الناخب الوطني كما كان الحال في الاستحقاقات السابقة.

لقد تحول الأمر إلى مشكلة كبرى يعاني منها «الأسود» في خيارات متوسط الميدان الدفاعي، في ظل نقص حاد للخيارات البشرية التي تجيد لعب هذا الدور أمام منتخبات تلعب على المرتدات في مواجهة الفريق الوطني مستقبلا.

وحتى حينما أراد الركراكي تعويض أمرابط في لقاء تنزانيا، كان البديل هو أسامة تريغالين، الأخير الذي يتفوق في التنشيط الهجومي أكثر من اللعب أمام المدافعين في دور قطع الكرات، وهو ما ساهم في تقدم طفيف للخصم، مما شكل خطورة على مرمى الحارس ياسين بونو في الربع ساعة الأخيرة من زمن المباراة.

وإن كانت اختبارات تصفيات «المونديال» تساعد على اللعب بارتكاز واحد والاكتفاء باللاعب سفيان أمرابط في خطة 3-4-3 المعتادة، فإن مواجهة منظومات مختلفة في كأس الأمم الإفريقية تفرض تنشيط أخرى، وهو ما سيعمل عليه طاقم «الأسود» في قادم الأسابيع، لأن لاعب فنربخشه التركي وحده لن يفي بالغرض، فما أدراك إن غاب لسبب من الأسباب، وهو أمر وارد في عالم كرة القدم.

إلى جانب أمرابط، فإن أوناحي الذي أشاد به المدرب الإسباني لويس إنريكي عقب مباراة ثُمن نهائي كأس العالم بقطر، ليس هو رقم 8 نفسه الذي استقر به المقام في الدوري اليوناني المغمور بعد أن عجز عن إثبات ذاته مع أربعة مدربين تعاقبوا على أولمبيك مارسيليا الفرنسي.

فقدان بريق ثلاثية أمرابط - أملاح - أوناحي التي صنعت مجد كرة القدم المغربية في «المونديال» الأخير، حول البوصلة إلى جيل المنتخب «الأولمبي» الذي حاز برونزية دورة باريس، بوجود أسماء مثل بلال الخنوس وأسامة تريغالين، دون أن ننسى إسماعيل الصيباري.

نقص الاختيارات الدفاعية يوازيه تعدد الخيارات الهجومية أمام الركراكي، لكن يبقى أمامه التعامل مع التوابل الموجودة لتحضير الطبق الأنسب، في ظل ضبابية على مستوى القناعات الشخصية للناخب الوطني، الأخير الذي ظهر أنه لم يستقر بعد على فلسفة واضحة.. إما الثقة في ذوي الخبرة أو منح فرصة للشباب!.

الهجوم... من يدور حول فلك إبراهيم دياز؟

بالإضافة إلى أشرف حكيمي، فإن نجما مثل إبراهيم دياز، لاعب ريال مدريد الإسباني، لا يمكن أن يكون إلا خيارا رسميا في تشكيلة «الأسود»، لكن إلى جانب من؟

منذ توليه قيادة «الأسود»، يضع الركراكي «ثقةً عمياء» في قدرة يوسف النصيري على قيادة خط هجوم الفريق الوطني، رغم الانتقادات التي تطاله منذ سنوات، إلا أن حسه التهديفي المميز وأدواره التكتيكية داخل الملعب تجعله محط الرسمية دوليا كما رُفقة فريقه فنربخشه التركي تحت إشراف البرتغالي جوزيه مورينيو.

في صراع الرسمية مع أيوب الكعبي وسفيان رحيمي، بالإضافة إلى حمزة إيكامان، قد يكون النصيري بنسبة كبيرة هو رأس الحربة المعول عليه في «الكان»، خاصة وأن مهاجم العين الإماراتي بدأ يفقد شيئا من مستواه المعهود أسبوعيا خلال الموسم الجاري.

بعض المتتبعين للمنتخب الوطني يرون في عودة سفيان بوفال وحكيم زياش ضرورة ملحة، نظرا لقيمة اللاعبين داخل المنظومة ككل، ناهيك عن ثقل الإسمين في مستودع ملابس الفريق الوطني، خاصة وأن بدلاء مثل أمين عدلي وعبد الصمد الزلزولي لم يقنعوا بشكل كبير لإزاحة سلفهم في مراكز الأجنحة الهجومية، وهو الأمر الذي ينطبق أيضا على إلياس بن الصغير، لاعب موناكو الفرنسي، والذي بدوره لم يُقنع في مباراة النيجر.

وسط هذا التردد في الاختيارات البشرية للفريق الوطني، ستكون محطة التوقف الدولي لشهر يونيو القادم المحدد الرئيسي لمعالم مجموعة الركراكي النهائية قبل «الكان»، لأن الوديتين أمام منتخبي تونس والبنين في الرباط، ستكونان آخر المحطات التجريبية للاستقرار على التشكيلة الرسمية أو على الأقل وضع اللبنات التي سترتكز عليها كتيبة «الأسود»، مع الأخذ بعين الاعتبار الغيابات الاضطرارية والمفاجآت غير السارة التي قد تظهر قبل المواعيد الحاسمة.

في حال التحول التكتيكي من رسم 3-4-3 إلى 2-3-5 فإن الصعوبات الاختيارية ستتفاقم في ظل ما هو كائن حاليا، حيث يفتقد الركراكي لحلول كبيرة على مستوى البناء الدفاعي الخلفي، سواء في قلب الدفاع أو قلب الوسط الدفاعي، وهي جوانب قد يلجأ إليها في بعض المباريات في «الكان» أمام خصوم أقوى كما حصل في مشوار نهائيات كأس العالم 2022 بقطر، لما ارتكز الناخب الوطني على بدر بانون وأشرف داري لتقوية التشكيلة.

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH